الدار العقارية ش م ع
Aldar Properties PJSC
P.O. Box 51133
Abu Dhabi - UAE

T: +971 2 810 5555
F: +971 2 810 5550
aldar.com

شركة الدار العقارية ش.م.ع

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في
31 ديسمبر 2018

شركة الدار العقارية ش.م.ع - تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

المحتويات

1.0 تطبيق الحوكمة في شركة الدار العقارية 4

عناصر الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة 5

عناصر الحوكمة المتعلقة بالإدارة التنفيذية 6

عناصر الحوكمة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية 6

2.0 تعاملات وتداولات أعضاء مجلس إدارة الشركة وأقاربهم من الدرجة الأولى في أسهم الشركة خلال العام 2018 6

3.0 مجلس الإدارة 7

3.1 رئيس مجلس الإدارة 7

3.2 اختصاصات مجلس الإدارة 7

3.3 تشكيل مجلس الإدارة 8

3.4 عضوية أعضاء مجلس الإدارة في شركات ومؤسسات أخرى 10

3.5 تمثيل العنصر النسائي في مجلس إدارة الشركة خلال العام 2018 13

3.6 البرنامج التعريفي 13

3.7 أحقية الحصول على استشارات مستقلة 14

3.8 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه 14

3.9اجتماعات مجلس الإدارة 15

3.10 القرارات التي تم إصدارها بالتمرير 16

3.11 الصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة 17

4.0 الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية 17

4.1 الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة: 17

4.2 فريق الإدارة التنفيذية 18

4.3 مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية 19

5.0 مدقق الحسابات الخارجي 21

6.0 لجان مجلس الإدارة 22

6.1 لجنة التدقيق 22

6.2 لجنة الترشيحات والمكافآت 26

6.3 اللجنة التنفيذية 28

7.0 لجنة متابعة شؤون المطّلعين، وسياسة تداولات المطّلعين وأعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة 29

7.1 سياسة تداولات المطّلعين 29
7.2 لجنة متابعة شؤون المطّلعين وتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عنها ومهامها 30
7.2.1 لجنة متابعة شؤون المطّلعين وتداولاتهم 30
7.2.2 مهام واختصاصات اللجنة 30
7.3 تعاملات وتداولات أعضاء مجلس إدارة الشركة وأقاربهم من الدرجة الأولى في أسهم الشركة خلال العام 2018 31
8.0 نظام الرقابة الداخلية 31
8.1 مسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية 31
8.2 مدير إدارة الرقابة الداخلية 31
8.3 ضابط الامتثال 32
8.4 تعامل الشركة مع القضايا الجوهرية أو المشاكل التي يتم الإفصاح عنها في التقارير والحسابات السنوية 32
9.0 إدارة المخاطر 32
10.0 التواصل مع المساهمين 33
11.0 قواعد السلوك المهني 34
12.0 آلية إفصاح الموظفين 34
13.0 تضارب المصالح 34
14.0 المخالفات المرتكبة من قبل الشركة خلال العام 2018 35
15.0 المسؤولية الاجتماعية للشركة 35
16.0 معلومات عامة 36
16.1 أداء سهم الشركة خلال العام 2018 36
16.2 الأداء المقارن لسهم شركة الدار العقارية مع المؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع خلال العام 2018 37
16.3بيان توزيع ملكيّة المساهمين كما في 31 ديسمبر 2018 (أفراد – شركات – حكومات 38
16.4 نظرة عامّة على المساهمين الذين تتجاوز نسب ملكياتهم الـ 5% من رأسمال الشركة كما في 31 ديسمبر 2018 39
16.5 بيان توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكيّة كما في 31 ديسمبر 2018 39
16.6 ضوابط علاقات المستثمرين الخاصة بالشركات المدرجة 39
16.7 القرارات الخاصة التي تمّ اتخاذها في اجتماعات الجمعية العمومية لمساهمي الشركة خلال العام 2018، والإجراءات المتّخذة بشأنها 40
16.8 مقرّر اجتماعات مجلس إدارة الشركة وتاريخ تعيينه 42
16.9أحداث جوهرية مرت بها الشركة خلال العام 2018 43
16.10 نسبة التوطين في الشركة كما في 31 ديسمبر 2018 44
16.11 المشاريع والمبادرات الابتكارية التي قامت بها الشركة خلال العام 2018 44

تمهيد

التزاماً من شركة الدار العقارية ش.م.ع بما نصّ عليه قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، تقوم الشركة بشكل سنوي بإصدار تقرير الحوكمة الذي يعكس حرص الشركة الشديد على التطبيق الأمثل والسليم لقواعد الحوكمة، ويظهر بجلاء تضافر الجهود المشتركة المبذولة من قبل مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية وموظفيها في سبيل ذلك.

يعتبر مجلس إدارة الشركة وجود نظام محكم للحوكمة من الركائز الأساسية لازدهار شركة الدار العقارية ونموها على المدى البعيد، حيث يلتزم المجلس بتعزيز القيمة التي تنعكس على المساهمين بشكل مباشر ومستمر، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الأطراف المعنية من مساهمين وموظفين وموردين وعملاء وشركاء العمل، وكذلك المجتمعات التي تعمل فيها الشركة.

يمثل المساهمون أعلى مستويات الحوكمة، ويحدد النظام الأساسي للشركة الإطار الذي يجب أن تعمل من خلاله شركة الدار العقارية باعتبارها شركة مساهمة عامّة، حيث يأخذ إطار الحوكمة في الشركة بعين الاعتبار تطبيق المبادئ المتّبعة والمعايير المحدّدة من قبل كل من: هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وكذلك القانون الاتحادي رقم (02) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وذلك من أجل وضع سياسة الشركة ومتطلباتها وتطلعاتها.

1.0 تطبيق الحوكمة في شركة الدار العقارية

يعتبر مجلس الإدارة مكلفاً ومسؤولاً أمام مساهمي الشركة عن ضمان تماشي أهداف الشركة مع توقعات المساهمين وطموحاتهم، كما أنه مكلّفٌ بضمان فعالية أعمال إدارة الشركة، مع التركيز على أن تتفق أهداف الشركة مع المتطلبات التشريعية وقواعد السلوك المهني المحددة من قبل كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تمثلت الخطوة الأولى على صعيد تطبيق نظام فعّال لحوكمة الشركات من خلال رسم ملامح إطار الحوكمة وتطويره، كي يمثل آليةً فعّالةً تسهم بكفاءة عالية في إتمام هذا التطبيق الأمثل لإطار الحوكمة، وفي سياق الجهود الرقابية الدؤوبة لقياس مدى فعالية تطبيق نظام حوكمة الشركة، يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعةٍ دورية لإطار الحوكمة، وإجراء التعديلات اللازمة لعناصره (حيثما دعت الحاجة)، وذلك لضمان توافقه مع الضوابط التنظيمية وبيئة الأعمال المتغيرة.

ويوضح الرسم البياني التالي إطار الحوكمة والعناصر الرئيسية الناتجة عن عملية تطبيق نظام حوكمة الشركات:

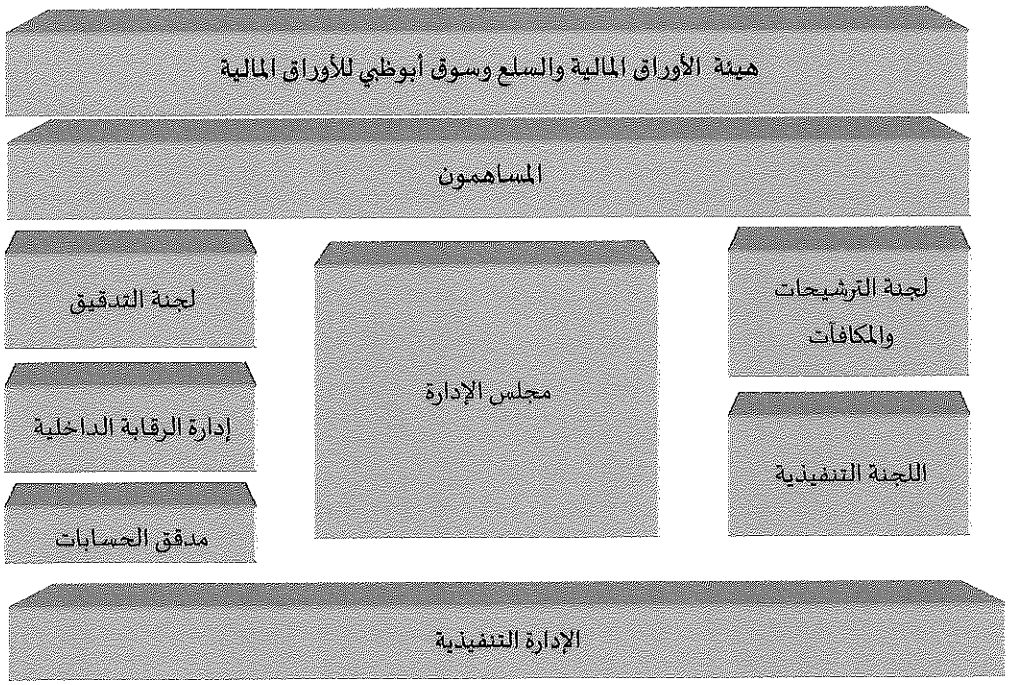

وكما هو موضح أعلاه، فإن عملية تطبيق نظام الحوكمة تنطوي على مستويات مختلفة تشمل: مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، نظام الرقابة الداخلية.

يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعةٍ دوريةٍ فيما يتعلق بتطبيق معايير ونظم الحوكمة في الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة المتطلبات والضوابط القانونية والتنظيمية لهذه النظم، وتطبيق أرقى المعايير العالمية في هذا المجال، وسنعرض فيما يلي نظرة عامة تتعلق بالعناصر الخاصة بحوكمة الشركات على مستوى مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، ونظام الرقابة الداخلية وضابط الامتثال.

➢ عناصر الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة

تتضمن العناصر الأساسية لحوكمة الشركة على مستوى مجلس الإدارة مجموعة من اللوائح التي تحدد الإطار العام لأهداف ومسؤوليات وإطار عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، حيث تشتمل هذه العناصر على ما يلي:

- ميثاق مجلس الإدارة.
- ميثاق لجنة التدقيق.
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت.
- ميثاق اللجنة التنفيذية.
- ميثاق قواعد السلوك المهني.
- جدول التفويضات، لقد قام مجلس الإدارة بوضع وتنفيذ جدول التفويضات باعتباره أحد العناصر المهمة المتممة الأخرى، حيث يعتبر جدول التفويضات بمثابة أداة تنظيمية يتم من خلالها تفويض الصلاحيات لكافة أعضاء الإدارة التنفيذيّة، بغية أدائهم لواجباتهم ومهامهم على أكمل وجه، ويسهم في خلق بيئة عمل منظمة تتسم بتسيير الأعمال والأنشطة التي تمارسها الشركة على وجه أمثل. ولضمان كفاءة وفعالية جدول التفويضات، يقوم مجلس الإدارة بمراجعته بشكل دوري وتعديله وفقاً لمتطلبات مصلحة العمل لدى الشركة، حيث تمّ إجراء آخر مراجعة شاملة لجدول التفويضات من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2018/05) الذي انعقد بتاريخ 14 مايو 2018 .

➢ **عناصر الحوكمة المتعلقة بالإدارة التنفيذية**

تتولى الإدارة التنفيذية تطبيق استراتيجية الشركة وإدارة الأعمال اليومية فيها وفقاً لخطة العمل المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ويكون للإدارة التنفيذية صلاحية إدارة شؤون الشركة وأعمالها، مع مراعاة حماية مصالح المساهمين، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية وتلبية احتياجات العمليات اليومية بشكل عملي. إلى جانب جدول التفويضات، تشمل العناصر الأساسية لحوكمة الشركة على مستوى الإدارة التنفيذية مجموعة من اللوائح التي تحدد الإطار العام لأهداف الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها، والمهام الموكلة لها، وهي كالآتي:

- ميثاق اللجنة الإدارية.
- ميثاق لجنة المناقصات.
- ميثاق لجنة إدارة المخاطر.
- ميثاق قواعد السلوك المهني.

➢ **عناصر الحوكمة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية**

وضع مجلس إدارة الشركة الأسس والقواعد التنظيمية لعمل الشركة على نحو يجعل جميع الموظفين على دراية تامة بأهمية نظام الرقابة الداخلية، مما يسهم في مشاركتهم في ضمان استمرارية هذا النظام بفعالية كبيرة.

وتتضمن العناصر الرئيسيّة لنظام الرقابة الداخلية:

- وضع وإقرار السياسات والمواثيق واللوائح التي تضبط أعمال الشركة وأنشطتها على مستوى كافة إداراتها وأقسامها.
- المدقق الخارجي وإدارة الرقابة الداخلية.
- مساهمي الشركة والجمعية العمومية.
- المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- الإفصاح المستمر للسوق.

2.0 تعاملات وتداولات أعضاء مجلس إدارة الشركة و أقاربهم من الدرجة الأولى في أسهم الشركة خلال العام 2018

يؤمن مجلس إدارة الشركة (إلى جانب كافة العاملين والمطّلعين لدى الشركة) إيماناً راسخاً بأهمية وضرورة الالتزام بالقواعد والأنظمة التي تضبط تعاملهم وتداولهم في أسهم الشركة وأية أوراق مالية تصدرها الشركة، إلى جانب حرصهم الشديد على تقديم الإقرارات والإفصاحات اللازمة في هذا الشأن في وقتها، وذلك من منطلق تبني واتباع مبادئ تساوي الفرص، وعدم استغلال أية معلومات داخلية غير مفصح عنها بعد في تحقيق نفع شخصي أو دفع ضرر محض قد يصيبهم جرّاء أية معلومات جوهرية غير مفصح عنها، الأمر الذي يعزز من ثقة المستثمرين والمساهمين، ويشجعهم على المزيد من النظر والدراسة في مشاريع الشركة، والاستثمار في أسهمها وأصولها ومشاريعها الحالية والمستقبلية.

وبناءً على ما تقدم، وفي ضوء الإفصاحات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة، لم تكن هناك أية تداولات معلومة قام بها أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم من الدرجة الأولى بأسهم الشركة خلال العام 2018:

3.0 مجلس الإدارة

يكمن دور مجلس الإدارة في الإشراف على أعمال الشركة وشؤونها التي يتولاها القائمون عليها، يتولى مجلس الإدارة مسؤولية متابعة فعالية إطار الحوكمة، ومتابعة الإدارة والضوابط المطبقة في الشركة، والإشراف عليها، وقد قام المجلس بتفويض بعض الصلاحيات الموكلة له إلى اللجان المنبثقة عنه (لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، اللجنة التنفيذية –كما سيأتي بيانه–)، والتي تعمل وفقاً للمواثيق واللّوائح المعتمدة من قبله.

كما أناط المجلس مهام الإدارة اليومية لأعمال الشركة إلى الرئيس التنفيذي وفقاً لضوابط سلطته المحددة في هذا الصدد، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتم توثيق هذه التفويضات في جدول التفويضات الذي يخضع بدوره لمراجعة دورية لضمان التوازن والملاءمة بين مستوى الرقابة وإدارة المخاطر ومتطلبات العمل داخل الشركة، إلى جانب مواكبة المتطلبات والمستجدات والمتغيّرات التي تطرأ على أنشطتها وعملياتها التشغيلية، وقد تم إجراء مراجعة شاملة وجوهرية لجدول التفويضات واعتماده من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2018/05) الذي انعقد بتاريخ 14 مايو 2018، إلى جانب إجراء بعض التعديلات والمراجعات الجزئية لبعض بنود جدول التفويضات من قبل مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية التابعة له خلال الاجتماعات التي انعقدت خلال العام 2018 وفقاً لمتطلبات ومصلحة سير أعمال الشركة.

3.1 رئيس مجلس الإدارة

يتولى معالي "محمد خليفة المبارك" منصب رئيس مجلس إدارة شركة الدار العقارية ش.م.ع بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017، وذلك عقب التغييرات التي طرأت على مجلس إدارة الشركة في ذلك التاريخ، ويتولى رئيس المجلس مسؤولية قيادة المجلس وضمان أدائه لمسؤولياته وواجباته على نحو فعّال، كما يعتبر رئيس مجلس الإدارة حلقة وصل رئيسية بين المجلس والإدارة التنفيذية، ويعمل بشكل مستمر مع الإدارة التنفيذية للشركة. ويتولى رئيس مجلس الإدارة على وجه الخصوص المهام والمسؤوليات التالية:

- ضمان عمل مجلس الإدارة بفعالية وقيامه بمسؤولياته ومناقشته لكافة القضايا الرئيسية والمناسبة في موعدها.
- وضع واعتماد جدول أعمال كلاجتماعلمجلس الإدارة، مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسائل يقترح الأعضاء أو الإدارة التنفيذية أو مقرر الشركة أو ضابط الامتثال أو مدير إدارة الرقابة الداخلية إدراجها على جدول الأعمال، ولرئيس مجلس الإدارة صلاحية أن يعهد بهذه المسؤولية إلى عضو معين أو إلى مقرر الشركة تحت إشرافه.
- تشجيع كافة الأعضاء على المشاركة الكاملة والفعالة لضمان تصرّف مجلس الإدارة على وجه يضمن تحقيق مصالح الشركة.
- العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتأمين التواصل الفعّال مع المساهمين، ونقل آرائهم إلى مجلس الإدارة.
- تسهيل المساهمة الفعّالة لأعضاء مجلس الإدارة خاصة غير التنفيذيّين، وإيجاد علاقات بنّاءة بين الأعضاء التنفيذيّين وغير التنفيذيّين.

3.2 اختصاصات مجلس الإدارة

وضع المجلس قائمةً بالأمور الخاضعة لرقابته (إلى جانب ما تمّ النص عليه من واجبات ومسؤوليات في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي والقانون الاتحادي رقم (02) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدّلة له، وقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، والتي تعتبر أموراً ذات طبيعة استراتيجية، وتمتاز بحساسية عالية، وفي ذات الوقت فهي تتجاوز حدود السلطة المفوّضة للإدارة التنفيذية للشركة.

<u>وتشمل هذه الأمور ما يلي:</u>

- وضع السياسات والخطط الاستراتيجية للشركة ومراجعتها.
- أعمال الإشراف والرقابة على عمليات الشركة، ومتابعة ممارسة إدارتها التنفيذية للمهام الموكلة إليهم.

- تعزيز ثقافة الشركة وقيمها الأساسية باعتبارها المقصد الأمثل للباحثين عن عمل.
- وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية اللازمة للشركة.
- اعتماد ومتابعة الموازنات العامة وخطط العمل والبيانات والسياسات المالية.
- متابعة مدى ملاءمة وفاعلية إدارة المخاطر وإطار حوكمة الشركة.
- التصديق على المقترحات المتعلقة بالاستثمارات الكبرى، وسياسات الإنفاق المقترحة من قبل الإدارة التنفيذية.
- متابعة ملاءمة سياسة الموارد الإدارية للتأكد من مدى كفاءة هذه الموارد، ومدى ملاءمة خطط التدرّج الإداري، وذلك بالتنسيق المباشر مع لجنة الترشيحات والمكافآت بهذا الشأن.
- ضمان تزويد المساهمين بمعلومات تتسم بالدقة والجودة العالية في الوقت المناسب، والتأكّد من تمكّن المستثمرين عامةً من التداول في الأوراق المالية الخاصة بالشركة المدرجة في السوق المالي الذي يتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتنافسية، والدراية والشفافية.
- متابعة عملية ترشيح وتعيين عضو/أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأنظمة هيئة الأوراق المالية والسلع، وذلك بالتنسيق المباشر مع لجنة الترشيحات والمكافآت.
- تعيين أو إقالة كل من: الرئيس التنفيذي - ضابط الامتثال - مقرر الشركة - مدير إدارة الرقابة الداخلية.
- تقديم توصيات إلى الجمعية العمومية السنوية حول تعيين مدقق الحسابات الخارجي (بناءً على توصية تصدر عن لجنة التدقيق بهذا الشأن).

3.3 تشكيل مجلس الإدارة

يضم مجلس إدارة شركة الدار العقارية حالياً تسعة أعضاء هم:

م	الأعضاء	المنصب
1	معالي/ محمد خليفة المبارك	رئيس مجلس الإدارة
2	السيد/ أبوبكر صديق الخوري	نائب أول لرئيس مجلس الإدارة
3	السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	نائب ثاني لرئيس مجلس الإدارة
4	السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو
5	السيد/ منصور محمد الملا	عضو
6	السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	عضو
7	السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	عضو
8	السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو
9	السيد/ مارتن لي إيدلمان	عضو

ملاحظات:

- *تولى مجلس إدارة الشركة الحالي مهامه ومسؤولياته بناءً على القرار الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة الذي انعقد بتاريخ 16 مارس 2016.*
- *تمّ تعيين معالي "محمد خليفة المبارك" عضواً في مجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017، وتمّت المصادقة على هذا التعيين من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية الذي انعقد بتاريخ 21 مارس 2018.*
- *تمّ انتخاب معالي "محمد خليفة المبارك" رئيساً لمجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017، وتمّ ذلك من خلال التصويت السري.*
- *تمّ خلال اجتماع مجلس إدارة الشركة رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017 انتخاب السيد "أبوبكر صديق الخوري" نائباً أولاً لرئيس المجلس، والسيد "وليد أحمد سالم المقرب المهيري" نائباً ثانياً لرئيس المجلس، وتمت هذه الإجراءات من خلال التصويت السري.*

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عضوية مجلس الإدارة تمثلت في غالبيتها منذ تأسيس الشركة من الأعضاء المستقلّين، وذلك وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، وميثاق مجلس الإدارة الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، ثمانية منهم مستقلّون، وقد تبنى المجلس سياسة تختص باستقلالية الأعضاء، يتم بموجبها تقييم استقلالية كل عضو سنوياً، والتي تدخل ضمن مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت، وذلك وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، وبناءً على ذلك، يتم الإفصاح عن أي تعارض في المصالح أو نشوء علاقات قد تطرأ على الأعضاء المستقلّين قد تؤدي بدورها إلى الإخلال بصفة الاستقلالية، ويتم اتخاذ الإجراءات الخاصة بذلك وفقاً للوائح التنظيمية إذا وجد المجلس أي خلل أو انتقاص في صفة الاستقلالية.

يوضح الجدول التالي تصنيف أعضاء مجلس الإدارة (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل / غير مستقل) وسنة التعيين الخاصة بكل عضو:

الأعضاء	المنصب	الصفة		سنة التعيين
		مستقل	تنفيذي	
معالي/ محمد خليفة المبارك	رئيس مجلس الإدارة	لا	لا	2017
السيد/ أبوبكر صديق الخوري	نائب أول لرئيس مجلس الإدارة	نعم	لا	2013
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	نائب ثاني لرئيس مجلس الإدارة	نعم	لا	2016
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو	نعم	لا	2015
السيد/ منصور محمد الملا	عضو	نعم	لا	2011
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	عضو	نعم	لا	2013
السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	عضو	نعم	لا	2013
السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو	نعم	لا	2013
السيد/ مارتن لي إيدلمان	عضو	نعم	لا	2011

ملاحظات:

- *تم انتخاب معالي "محمد خليفة المبارك" لتولي منصب رئيس مجلس إدارة الشركة من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.*
- *تم انتخاب السيد "أبوبكر صديق الخوري" لتولي منصب نائب أول لرئيس مجلس إدارة الشركة من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.*
- *تم انتخاب السيد "وليد أحمد سالم المقرب المهيري" لتولي منصب نائب ثانٍ لرئيس مجلس إدارة الشركة من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.*

3.4 عضوية أعضاء مجلس الإدارة في شركات ومؤسسات أخرى

يبين الجدول التالي عضوية أعضاء المجلس في الشركات والجهات العامة الأخرى ومناصبهم الحالية في الجهات الرقابية أو الحكومية أو الاقتصادية أو التجارية، كما هو في 31 ديسمبر 2018:

العضو	الجهة / الشركة	المنصب / الوظيفة
معالي/ محمد خليفة المبارك (رئيس مجلس الإدارة)	المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي	عضو في المجلس التنفيذي
	دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي	رئيس مجلس الإدارة
	شركة ميرال لإدارة العقارات ذ.م.م	رئيس مجلس الإدارة
	شركة التطوير والاستثمار السياحي	رئيس مجلس الإدارة
	مجموعة الاتحاد للطيران	عضو مجلس إدارة
	شركة إيمج نيشن	رئيس مجلس الإدارة
	شركة القطارة للاستثمار	عضو مجلس إدارة
	هيئة المنطقة الإعلامية	عضو مجلس إدارة
	شركة الجزيرة للاستثمار والتطوير العقاري	عضو مجلس إدارة
السيد/ أبوبكر صديق الخوري (نائب أول لرئيس مجلس الإدارة)	شركة أبوظبي للمطارات ش.م.ع	رئيس مجلس الإدارة
	شركة المستثمر الوطني ش.م.ع	رئيس مجلس الإدارة
	شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري (نائب ثاني لرئيس مجلس الإدارة)	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمارات البديلة والبنية التحتية
	مستشفى كليفلاند كلينك أبوظبي	رئيس مجلس الإدارة
	مستشفى كليفلاند كلينك – الولايات المتحدة	عضو مجلس الأمناء
	شركة آبار للاستثمارات ش.م.خ	رئيس مجلس الإدارة
	شركة أبوظبي لطاقة المستقبل ش.م.خ (مصدر)	عضو مجلس إدارة
	شركة مبادلة للبترول	عضو مجلس إدارة
	شركة طموح للاستثمار ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	بنك إنفستكورب (Investcorp)	عضو مجلس إدارة
	شركة تمكين أبوظبي	عضو مجلس إدارة
	جهاز الإمارات للاستثمار	عضو مجلس إدارة
السيد/ حمد سالم محمد العامري (عضو)	مجموعة تروجان القابضة	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
	الشركة العالمية القابضة ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
	شركة مينا القابضة ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة طموح للاستثمار ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	الشركة الملكية للتطوير ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	مجموعة التزام لإدارة الأصول ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة الريم لمواد البناء ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة الجزيرة للحلول الفنية والاستثمارات ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة هيدرا العقارية ذ.م.م	عضو مجلس إدارة

العضو	الجهة / الشركة	المنصب / الوظيفة
السيد/ منصور محمد الملا (عضو)	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	الرئيس المالي لقطاع البترول والبتروكيماويات
	شركة أو إم في	عضو مجلس إدارة
	طاقة الخليج البحرية (جي.اي.ام) ش.م.خ	عضو مجلس إدارة
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري (عضو)	مجلس أبوظبي للاستثمار	محلل استثمار رئيس – دائرة الفرص الاستثمارية الخاصة
السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي (عضو)	شركة ريسكو ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة هيدرا العقارية ذ.م.م	الرئيس التنفيذي
	رويال جروب	عضو لجنة التدقيق
السيد/ محمد حاجي الخوري (عضو)	مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	مدير عام
	هيئة أبوظبي للإسكان	عضو مجلس إدارة
السيد/ مارتن لي إيدلمان	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	مستشار

ملاحظة:

- *تستند هذه المعلومات على الإفصاحات المقدّمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة كما هي في 31 ديسمبر 2018.*

وتماشياً مع ميثاق مجلس الإدارة، يتمتع كافة الأعضاء بخبرة كبيرة في مجال الأعمال والإدارة، وبوجه خاص في القطاع العقاري. ونعرض في الجدول التالي المؤهلات العلمية والخبرات التي يتمتع بها أعضاء المجلس:

الأعضاء	المؤهلات العلمية	مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	مجال الخبرة						
			العقارات والإنشاءات	النفط والطاقة والمرافق	المصارف والتمويل والتأمين	الاتصالات	الحكومة والمؤسسات غير الربحية والعامة وغيرها	الرعاية الصحية والصناعات الدوائية	الإعلام
معالي/ محمد خليفة المبارك	• تخصص مزدوج في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة نورث ايسترن، الولايات المتحدة الأمريكية.	11+	✓		✓		✓		✓
السيد/ أبوبكر صديق الخوري	• بكالوريوس في العلوم المالية من كلية لينفيلد في ماكمينفيل، ولاية أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية. • محلل مالي معتمد (CFA) وعضو	24+	✓		✓		✓		

الأعضاء	المؤهلات العلمية	مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	مجال الخبرة						
			العقارات والإنشاءات	النفط والطاقة والمرافق	المصارف والتمويل والتأمين	الاتصالات	الحكومة والمؤسسات غير الربحية والعامة وغيرها	الرعاية الصحية والصناعات الدوائية	الإعلام
	في AIMR. • أكمل البرنامج التنفيذي لرجال الأعمال في كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد.								
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	• ماجستير في السياسات العامة مع تخصص في إدارة الأعمال والحكومة من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية. • بكالوريوس العلوم في الشؤون الدولية من جامعة جورج تاون الأمريكية.	17+	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
السيد/ حمد سالم محمد العامري	• ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الكندية. • بكالوريوس في الهندسة المدنية من الجامعة الأمريكية في دبي.	13+	✓	✓	✓		✓		
السيد/ منصور محمد الملا	• بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ولاية بورتلاند، أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية.	18+	✓	✓	✓		✓		
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	• بكالوريوس تجارة – علوم مالية من جامعة كونكورديا في كندا. • أكمل بنجاح برنامج الإدارة العامه من كلية إدارة الأعمال في جامعه هارفارد.	14+	✓	✓	✓		✓		
السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	• ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الشارقة. • بكالوريوس في العلوم - مجال	22+	✓		✓		✓		

الأعضاء	المؤهلات العلمية	مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	مجال الخبرة						
			العقارات والإنشاءات	النفط والطاقة والمرافق	المصارف والتمويل والتأمين	الاتصالات	الحكومة والمؤسسات غير الربحية والعامة وغيرها	الرعاية الصحية والصناعات الدوائية	الإعلام
	• الانتاج وإدارة العمليات من جامعة ولاية كاليفورنيا. • بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات.								
السيد/ محمد حاجي الخوري	• بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ولاية كاليفورنيا في سان بيرناردينو، الولايات المتحدة الأمريكية.	28+	✓		✓	✓	✓	✓	
السيد/ مارتن لي إيدلمان	• دكتوراه في العلوم القانونية من جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية. • بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة برينستون.	45+	✓				✓		

3.5 تمثيل العنصر النسائي في مجلس إدارة الشركة خلال العام 2018

لا يضم مجلس الإدارة في تشكيلته الحالية أي عنصر نسائي، نظراً لعدم ترشيح أي عنصر نسائي نفسه لعضوية مجلس الإدارة أثناء إجراءات عملية الترشيح وتشكيل المجلس التي تمت خلال العام 2016.

3.6 البرنامج التعريفي

يخضع أعضاء مجلس الإدارة الجدد عقب تعيينهم لبرنامج تعريفي، يتم خلاله بيان ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ومسؤوليات كأعضاء في مجلس إدارة الشركة، ويتم إلحاق الأعضاء الجدد بهذا البرنامج التعريفي الذي يهدف إلى الحصول على معلومات شاملة من قبل الإدارة، والقيام بزيارات ميدانية لمواقع الشركة. إلى جانب ذلك فقد قامت الشركة بتوفير جميع الأدوات وسبُل الاتصال التي من شأنها أن تزوّد أعضاء المجلس بمعلومات شاملة فيما يتعلق بالشركة ونشاطاتها، لكي يتمكّن أعضاء مجلس الإدارة من تأدية مسؤولياتهم على أكمل وجه، بالإضافة إلى تزويدهم بآخر المستجدات التي تطلعهم عليها الإدارة التنفيذية خلال اجتماعات المجلس، كما يحصل الأعضاء على معلومات دورية من مختصّين داخل الشركة وخارجها فيما يتعلق بالأعمال الرئيسية وتطورات القطاع والمسائل الجوهرية المرتبطة بمهامهم كأعضاء في مجلس الإدارة.

3.7 أحقية الحصول على استشارات مستقلة

وفقاً لميثاق مجلس الإدارة، يحق لكل عضو طلب الحصول على استشارات خارجية مستقلة تقوم على أساس عدم التعارض في المصالح وذلك بعد استشارة مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، وتتحمّل الشركة تكلفة هذه الاستشارات الخارجية وفقما يرتئيه مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه.

3.8 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه

تنص المادة (28) من النظام الأساسي لشركة الدار العقارية على ما يلي:

"تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة نسبة مئوية من الربح الصافي للشركة على أن لا تتجاوز 10% من تلك الارباح للسنة المالية، كما يجوز أن تدفع الشركة مصاريفاً أو أتعاباً أو مكافأةً إضافيةً أو مرتباً شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأيّ عضو من أعضائه إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس إدارة الشركة.

تخصم الغرامات التي تكون قد وقعت على الشركة بسبب مخالفات مجلس الإدارة للقانون أو للنظام الأساسي للشركة خلال السنة المالية المنتهية من مكافآت مجلس الإدارة، ويجوز للجمعية العمومية عدم خصم تلك الغرامات إذا تبيّن لها أن تلك الغرامات ليست ناتجة عن تقصير أو خطأ من مجلس الإدارة".

وتحدد المادة (48) من النظام الأساسي كيفية توزيع صافي الأرباح، حيث توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي:

- تقتطع عشرة بالمائة (10%) تخصص لحساب الاحتياطي القانوني، ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازي 50% من رأسمال الشركة المدفوع، وإذا نقص الاحتياطي تعيّن العودة إلى الاقتطاع. ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين، وإنما يجوز استعمال ما زاد منه على نصف رأس المال المدفوع في توزيع أرباحٍ على المساهمين وذلك في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً صافيةً كافية للتوزيع عليهم.
- تحدد الجمعية العمومية النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني، على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في سنة من السنين بتوزيع أرباح، فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين اللاحقة.
- يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافأة تحددها الجمعية العمومية سنوياً على أن لا تزيد هذه المكافأة عن 10% من الربح الصافي للسنة المالية المنتهية بعد خصم كل من الاستهلاكات والاحتياطي القانوني.
- يوزع الباقي من صافي الأرباح أو جزء منه بعد ذلك على المساهمين، أو يرحّل إلى السنة المقبلة، أو يخصص لإنشاء مال احتياطي اختياري، وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.
- يجوز للشركة توزيع أرباح سنوية أو نصف أو ربع سنوية على المساهمين وفقاً لسياسة و/أو قرارات توزيع أرباح يقترحها مجلس الإدارة، وتعتمدها الجمعية العمومية للشركة.

- **مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2017**

بناءً على القرار الصادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ 21 مارس 2018، فقد بلغ مجموع المكافآت التي تقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مبلغ -/19.3 مليون درهم (تسعة عشر مليون وثلاثمائة ألف درهم).

- **مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن العام 2018.**

بناءً على القرار الصادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019، فقد بلغ مجموع المكافآت التي تقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مبلغ -/16,075,000.00 مليون درهم (ستة عشر مليون وخمسة وسبعون ألف درهم)، ويشمل هذا المبلغ بدلات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2018 وفقاً للتفصيل الوارد في البند التالي.

- **بدلات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال العام 2018**

يبيّن الجدول التالي البدلات التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة نظير حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس خلال العام 2018:

الاسم	بدلات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2018		
	اسم اللجنة	عدد الاجتماعات	قيمة البدل
معالي/ محمد خليفة المبارك	-	-	-
السيد/ أبوبكر صديق الخوري	اللجنة التنفيذية	6	100,000
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	اللجنة التنفيذية	5	200,000
السيد/ حمد سالم محمد العامري	اللجنة التنفيذية	6	100,000
السيد/ منصور محمد الملا	لجنة التدقيق	5	200,000
	لجنة الترشيحات والمكافآت	3	75,000
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	لجنة التدقيق	5	100,000
السيد/ علي سعيد عبد الله الفلاسي	لجنة التدقيق	5	100,000
السيد/ محمد حاجي الخوري	لجنة الترشيحات والمكافآت	2	50,000
السيد/ مارتن لي إيدلمان	لجنة الترشيحات والمكافآت	3	150,000
الإجمالي			1,075,000

3.9 اجتماعات مجلس الإدارة

قام المجلس بعقد ثمانية اجتماعات خلال العام 2018، وذلك لمناقشة المسائل الاستراتيجية والتشغيلية التي تتعلق بالشركة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، ويوضح الجدول التالي تواريخ انعقاد هذه الاجتماعات:

الاجتماع	تاريخ الانعقاد
2018/01	28 يناير 2018
2018/02	14 فبراير 2018
2018/03	21 مارس 2018
2018/04	11 أبريل 2018
2018/05	14 مايو 2018
2018/06	06 أغسطس 2018

الاجتماع	تاريخ الانعقاد
2018/07	14 نوفمبر 2018
2018/08	16 ديسمبر 2018

ملاحظة:

- *بالإضافة إلى اجتماعات مجلس الإدارة، عقدت اللجنة التنفيذية ستة اجتماعات خلال العام 2018 لمناقشة المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية والتشغيلية وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة (انظر: البند (6.3) لمزيد من المعلومات عن اللجنة التنفيذية)، كما تمّ اتخاذ مجموعة من القرارات من قبل مجلس الإدارة بالتمرير (انظر: البند (3.10) الذي يوضح ذلك).*

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	الاجتماع 2018/01	الاجتماع 2018/02	الاجتماع 2018/03	الاجتماع 2018/04	الاجتماع 2018/05	الاجتماع 2018/06	الاجتماع 2018/07	الاجتماع 2018/08	عدد مرات الحضور الشخصي
معالي/ محمد خليفة المبارك	✓	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓	7
السيد/ أبوبكر صديق الخوري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	✓	7
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
السيد/ حمد سالم محمد العامري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
السيد/ منصور محمد الملا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
السيد/ علي سعيد عبد الله الفلاسي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
السيد/ محمد حاجي الخوري	✓	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓	7
السيد/ مارتن لي إيدلمان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	7

ملاحظات:

- *كافة الاعتذارات المقدّمة من قبل أعضاء المجلس عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وتماشياً مع القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.*
- *تمثّل حضور أعضاء المجلس في هذه الاجتماعات وفقاً لهذا الجدول من خلال حضورهم الشخصي بالأصالة.*

3.10 القرارات التي تم إصدارها بالتمرير

خلال العام 2018، قام مجلس إدارة الشركة بإصدار أربعة قرارات بالتمرير، وقد تمت مراعاة الضوابط الخاصة بذلك والمنصوص عليها في المادة (24) من النظام الأساسي الخاص بالشركة، وقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، حيث:

- تمت الموافقة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالات التي تمّ إصدار القرار بشأنها بالتمرير تعتبر حالات طارئة.
- تمّ تسليم أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوباً خطياً للموافقة عليه، ومصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته.
- تمت الموافقة الخطية بالأغلبية على القرارات التي أصدرها مجلس الإدارة بالتمرير، كما تمّ عرضها في الاجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها في المحضر الخاص بذلك الاجتماع.

- عدم اعتبار القرار بالتمرير اجتماعاً لمجلس إدارة الشركة، ومن ثم فقد تمّ الالتزام بالحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة المحدد في النظام الأساسي (انظر: البند (3.9) الذي يوضح ذلك).

3.11 الصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة

يبين الجدول التالي التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال العام 2018:

نوع التعامل		قيمة التعامل (بالألف درهم)
حكومة أبوظبي	إيرادات	911,367
مساهم رئيسي	إيرادات	24,876
	إيرادات تمويل	6,798
مشاريع تمويلية ومشاريع مشتركة	إيرادات تمويل	12,150
بنوك تحت سيطرة حكومة أبوظبي ومساهم رئيسي	إيرادات تمويل	30,415
	تكاليف تمويل	110,760

4.0 الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية

4.1 الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة:

عملت إدارة شركة الدار العقارية منذ تأسيس الشركة على تطوير وتطبيق هيكل تنظيمي متطوّر يتسم بالكفاءة والفعالية على مستوى إدارات الشركة وأقسامها المختلفة، على وجه يضمن مستوىً عالٍ من التنسيق والتفاعل الإداري، إلى جانب ضمان مستوىً عالٍ من الإفصاح والشفافية والتفاعل مع الأسواق، والذي تتم مراجعته بصورة مستمرة من قبل اللجان المختصة. ويمثل الرسم البياني التالي الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة:

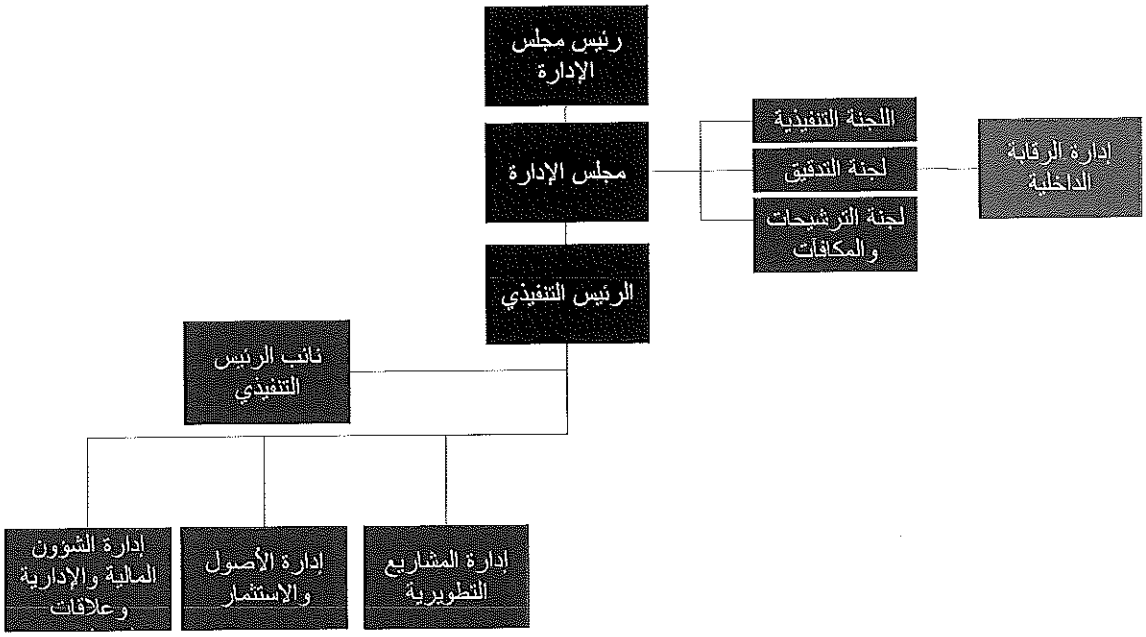

4.2 فريق الإدارة التنفيذية

يعمل فريق الإدارة التنفيذية (الذي يضم الرئيس التنفيذي للشركة والرؤساء التنفيذيّين لإداراتها وأقسامها) وفقاً للصلاحيات المحددة لهم من قبل مجلس إدارة الشركة، وضمن الخطة الاستراتيجية المعتمدة؛ وهم يتولّون مسؤولية إدارة العمليات اليومية للشركة والمسائل الأساسية المتعلقة بسير الأعمال، تماشياً مع إطار الخطة الاستراتيجية للشركة، ويلتقي الرئيس التنفيذي مع فريق الإدارة التنفيذية في الشركة بصورة دورية ومباشرة. و تجدر الإشارة هنا إلى أنه في حال غياب الرئيس التنفيذي لأي سبب من الأسباب، ففي هذه الحالة تتولى اللجنة الإدارية متابعة كافة العمليات والأنشطة الخاصة بالشركة، حيث تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها على أساس أسبوعي.

ويبيّن الجدول التالي أعضاء فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتواريخ تعيينهم، والرواتب والمكافآت التي تقاضوها خلال العام 2018:

المنصب	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات خلال العام 2018 (بالدرهم)	المكافآت الخاصة بالعام 2018 (بالدرهم)	أية مكافآت أخرى عينية أو نقدية للعام 2018 أو تستحق مستقبلاً (أ)
الرئيس التنفيذي	15 أبريل 2006 (ب)	2,348,564	3,724,000	انظر الملاحظة (أ)
نائب الرئيس التنفيذي	27 يونيو 2013 (ج)	2,144,304	1,500,000	انظر الملاحظة (أ)
الرئيس التنفيذي للإدارة المالية	01 نوفمبر 2011	2,212,290	1,498,000	انظر الملاحظة (أ)

المنصب	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات خلال العام 2018 (بالدرهم)	المكافآت الخاصة بالعام 2018 (بالدرهم)	أية مكافآت أخرى عينية أو نقدية للعام 2018 أو تستحق مستقبلاً (أ)
الرئيس التنفيذي للاستثمار	17 أبريل 2016	1,934,964	1,281,000	انظر الملاحظة (أ)

ملاحظات:

(أ) موظفو الإدارة التنفيذية المؤهلون لدى الشركة، تابعين لبرنامج مكافآت تحفيزية طويلة الأجل ، حيث يتم دفع الأسهم المقيدة عبر اربع سنوات كالآتي:

الرئيس التنفيذي: 2,059,355 سهم مقيد، الرئيس التنفيذي للإدارة المالية: 828,387 سهم مقيد، الرئيس التنفيذي للاستثمار: 708,387 سهم مقيد.

(ب) شغل الرئيس التنفيذي للشركة منصبه اعتباراً من تاريخ 12 نوفمبر 2017، وذلك بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017، حيث كان يشغل منصبه كرئيس تنفيذيّ لإدارة المشاريع التطويرية لدى الشركة حتى ذلك التاريخ.

(ج) شغل نائب الرئيس التنفيذي للشركة منصبه اعتباراً من تاريخ 28 يناير 2018، وذلك بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2018/01) الذي انعقد بتاريخ 28 يناير 2018، حيث كان يشغل منصبه كرئيس تنفيذيّ للعمليات التشغيلية لدى الشركة حتى ذلك التاريخ.

(د) ظل منصب "الرئيس التنفيذي لإدارة المشاريع التطويرية" شاغراً طوال العام 2018.

4.3 مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية

يتمتع الرئيس التنفيذي بالصلاحية للتصرّف ضمن إطار الخطة التشغيلية وميزانية الإيرادات والمصروفات التشغيلية التي يتم مناقشتها وإقرارها من قبل مجلس الإدارة، وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة له بموجب جدول التفويضات، كما يجوز للرئيس التنفيذي تفويض بعض المهام الموكلة إليه إلى فريق الإدارة التنفيذية، وذلك استناداً إلى سياسات المجلس القائمة، وجدول التفويضات والمتطلبات القانونية التي تحدد صلاحيات هذا التفويض، وتسري صلاحية المسؤوليات والمهام الموكلة للرئيس التنفيذي لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

وفيما يلي نوجز المهام والمسؤوليات التي فوّضها مجلس الإدارة للرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية:

أ. القيادة وأستراتيجية الأعمال والإدارة

- تأمين إدارة متكاملة للشركة، بما في ذلك تقديم معلومات كافية وشاملة عن الشركة للعملاء والموردين والمساهمين والمؤسسات المالية والموظفين ووسائل الإعلام.
- تطوير المشاريع والعمليات التشغيلية للشركة، مع مراعاة مسؤوليات الشركة تجاه مساهميها وعملائها وموظفيها.
- رفع توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تطوير استراتيجيات الأداء، وإدارة العمليات والأعمال اليومية.
- إدارة الشركة على نحو يتماشى مع الاستراتيجيات وخطط الأعمال والسياسات التي اعتمدها مجلس الإدارة.
- إدارة العمليات والشؤون اليومية، مع مراعاة الأمور التي يحتفظ مجلس الإدارة لنفسه بحق اتخاذ القرار بشأنها.
- ضمان التنسيق والتكامل بين أقسام الشركة وإداراتها المختلفة، وترسيخ الثقافة المؤسسية وقواعد السلوك المهني، والنزاهة في الشركة، بما في ذلك ما يتعلق بعطاءاتها وعقودها وغيرها من الممارسات.
- المراجعة الدورية للهيكل التنظيمي للشركة، وإجراء التعديلات اللازمة بهذا الخصوص.

- توجيه أعضاء الإدارة التنفيذية في مهام إدارتهم اليومية للشركة، والإشراف على أدائهم.
- التشاور مع مجلس الإدارة في المسائل التي تأخذ طابعاً استراتيجياً أو تتسم بالحساسية، أو تندرج ضمن المسائل الجوهرية، وذلك بما يضمن لفت انتباه المجلس إليها، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

ب. إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

- ضمان امتثال الموظفين لميثاق قواعد السلوك المهني.
- إدارة المخاطر.
- التطبيق والإدارة الفاعلين لجميع الجوانب الجوهرية المتعلقة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والامتثال، وذلك لدعم السياسات التي يتبناها مجلس الإدارة.
- الالتزام بالمتطلبات التشريعية والقانونية لهيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، والقانون الاتحادي رقم (02) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

ج. الإشراف المالي وإدارة الأصول

- دراسة كفاءة وفاعلية الكلفة الخاصة بجميع العمليات التشغيلية للشركة.
- ضمان سلامة البيانات والسجلات والنظام المالي.
- حماية الأموال والأصول التي تديرها الشركة، وضمان استغلالها بكفاءة عالية.
- مصداقية ودقة وموثوقية المعلومات المالية والإدارية ذات الصلة بنشاط الشركة.
- وضع ميزانية سنوية من أجل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- ضمان أن تعكس التقارير المالية للشركة صورة حقيقية وعادلة عن الوضع المالي للشركة ونتائج أعمالها وعملياتها التشغيلية.
- التحقّق من جميع الاستثمارات وعمليات الإنفاق الرئيسية لرأسمال الشركة، ووضع المقترحات والتوصيات المناسبة بشأنها، ورفعها إلى لجنة التدقيق و/أو اللجنة التنفيذية و/أو مجلس الإدارة لاعتمادها.

إلى جانب ذلك، فقد وجّه مجلس الإدارة إلى تشكيل عددٍ من اللجان الإدارية، والتي تضم في عضويتها عدداً من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وقام المجلس بتفويضها مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات التي من شأنها دعم وتعزيز مهام الإدارة التنفيذية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أنشطة الشركة وأعمالها اليومية. وتخضع كل لجنة من هذه اللجان لميثاق خاص يحدد أعضاءها وكيفية تعيينهم، وصلاحياتها، ومسؤولياتها، ووظيفتها، وآلية عملها، وإعداد التقارير الخاصة بها، وتقييم أدائها بشكل دوري ... إلخ، وتتم مراجعة هذه المواثيق من قبل مجلس الإدارة بشكل دوري لضمان كفاءة عمل هذه اللجان وفعاليتها، حيث قام مجلس الإدارة بإجراء مراجعة شاملة لكافة المواثيق الخاصة بهذه اللجان في اجتماعه رقم (2018/07) الذي انعقد بتاريخ 14 نوفمبر 2018. وتتمثل هذه اللجان في الآتي:

- ***اللجنة الإدارية :*** يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل أسبوعي وعند اقتضاء الضرورة. وتختص هذه اللجنة في التأكّد من أن ممارسات الشركة وأعمالها وأنشطتها التشغيلية تتوافق مع المواثيق والسياسات المقرّرة من قبل مجلس الإدارة، وأنه يتم ممارستها والقيام بها على وجه يصبّ في مصلحة الأطراف ذات العلاقة من عملاء ومساهمين ومستثمرين وموردين وعاملين ... إلخ، إلى جانب مراجعة ومتابعة أداء الأقسام المختلفة داخل الشركة، والتأكّد من تحقيقها لمؤشرات الأداء الرئيسية، وإصدار التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة و/أو اللجان التابعة له حيثما تطلب الأمر ذلك، ووفقاً لجدول التفويضات المعمول به لدى الشركة، وذلك فيما يتصل بإطار عمل الحوكمة، وجدول التفويضات والسياسات والإجراءات المعمول بها داخل الشركة، وخطة العمل الخاصة بالشركة، ورؤية الشركة وقيمها وأهدافها، واستراتيجية الشركة ومبادراتها ومؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بها، وخطط بيئة الأعمال، وكذلك احتياجات الشركة من الموارد البشرية والامتيازات والبدلات والحوافز

الممنوحة لهم، وأيضاً عملية ضبط الاستثمار المعتمدة من قبل الشركة، والمسائل والتوصيات والفرص المتعلقة بها، والاستحواذات والفرص الاستثمارية المتاحة، والمسائل المتعلقة بالشركات التابعة والمشاريع المشتركة، إلى جانب أية اختصاصات أخرى يتم تفويضها للجنة من وقت لآخر وفقاً لمتطلبات سير الأعمال.

- ***لجنة المناقصات:*** يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل أسبوعي وعند اقتضاء الضرورة. وتختص اللجنة بمتابعة والنظر في الأنشطة والممارسات المتصلة بإدارة العقود والمشتريات وقوائم مزودي الخدمات ومقدمي العروض، وإصدار التوصيات اللازمة فيما يخص إرساء العطاءات والتكليف بالأعمال المتعلقة بإدارة المشاريع التطويرية وإدارة الأصول والعقود المؤسساتية، وذلك وفقاً للحدود والضوابط والمعايير المقرّرة في جدول التفويضات المعمول به لدى الشركة، إلى جانب أية اختصاصات أخرى يتم تفويضها للجنة من وقت لآخر وفقاً لمتطلبات سير الأعمال.

- ***لجنة الاستثمار:*** يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل شبه أسبوعي وعند اقتضاء الضرورة. وتختص اللجنة في المراجعة و/أو الموافقة و/أو التوصية (وفقاً لجدول التفويضات المعمول به لدى الشركة) وذلك فيما يخص المسائل المتصلة بعملية ضبط الاستثمار، والفرص والاستثمارات الاستراتيجية للشركة، والمسائل المتعلقة بالسيولة النقدية، إلى جانب أية اختصاصات أخرى يتم تفويضها للجنة من وقت لآخر وفقاً لمتطلبات سير الأعمال.

- ***لجنة إدارة المخاطر:*** يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل ربع سنوي وعند اقتضاء الضرورة (انظر: الفقرة رقم (9.0)من هذا التقرير لمزيد من المعلومات بشأن مهام واختصاصات هذه اللجنة).

5.0 مدقق الحسابات الخارجي

تم تعيين شركة "ارنست و يونغ" كمدقق خارجي لشركة الدار العقارية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 من خلال قرار صادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ 21 مارس 2018، وتعتبر شركة "ارنست و يونغ" واحدة من مؤسسات التدقيق الخارجي ذات الخبرة الواسعة في مجال التدقيق والمعتمدة لدى وزارة الاقتصاد، وتعمل باستقلالية عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الشركة، وتمتلك شركة "ارنست و يونغ" مكاتب في أبوظبي ودبي والشارقة.

يبين الجدول التالي الخدمات التي قدمها المدقق الخارجي خلال عام 2018 والرسوم التي تقاضاها في مقابل هذه الخدمات:

اسم مكتب التدقيق	ارنست و يونغ
عدد السنوات التي قضاها كمدقق حسابات خارجي للشركة	ثلاث (3) سنوات اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية
إجمالي أتعاب التدقيق للبيانات المالية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (بالدرهم)	934,500

الخدمات الأخرى التي قدمها المدقق الخارجي خلال العام 2018 والرسوم التي تقاضاها في مقابل هذه الخدمات	
الخدمة	المبلغ (بالدرهم)
أعمال استشارية أخرى	2,847,290
أعمال تدقيق أخرى	384,450

المجموع	3,231,740

إلى جانب ذلك، فقد لجأت شركة الدار العقارية خلال العام 2018 إلى الحصول على خدمات استشارية ومالية ومحاسبية، وذلك على النحو الآتي:

	الشركة	المبلغ (بالدرهم)
1	Deloitte & Touche	1,161555
2	UBS	183,500
3	Knight Frank UAE	189,000
4	Ardent Advisory & Accounting LLC	717,000
5	JLL	350,675
6	CBRE	300,000
	المجموع	2,901,730

ولم يورد مدقق حسابات الشركة أية تحفظات فيما يخص البيانات المالية المرحلية و/أو السنوية الخاصة بالشركة خلال العام 2018.

6.0 لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاث (3) لجان للإسهام في تنفيذ مهامه، وقام بتخويلها صلاحيات ومسؤوليات تكفل تطبيق القرارات الصادرة عنه. وتتمثل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة باللجان التالية:

- لجنة التدقيق.
- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- اللجنة التنفيذية.

يوجد لكل لجنة ميثاق يحدد أهدافها ومسؤولياتها وهيكلها وإطار عملها وآلية رفع التقارير الصادرة عنها، وتتم مراجعة المواثيق الخاصة بهذه اللجان بشكل دوري لضمان تحديثها وتعديلها بما يضمن كفاءة عمل هذه اللجان وفعاليتها. وقام المجلس بإعادة هيكلة جميع اللجان لضمان توافق وانسجام المهام والمسؤوليات الموكلة لها مع قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، كما قام المجلس بإعادة تشكيل هذه اللجان في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017 عقب التغييرات التي شهدها المجلس آنذاك .

6.1 لجنة التدقيق

تسهم لجنة التدقيق في قيام مجلس الإدارة بالمسؤوليات التي تفرضها حوكمة الشركات فيما يتعلق بإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وسياسات العمل المحاسبية وإعداد التقارير المالية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي، حيث تقدم لجنة التدقيق ضماناً لمجلس الإدارة أن الأهداف الرئيسية التي تنشدها الشركة يتم تحقيقها بشكل فعّال وبكفاءة عالية، وفي إطار محكم من الرقابة والضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر والحوكمة.

تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيّين، جميعهم مستقلّون، ويقتضي ميثاق لجنة التدقيق أن يكون جميع أعضاء اللجنة ملمّين بالنواحي المالية، وأن يكون لأحد أعضائها على الأقل خبرة في مجال الأعمال المحاسبية والمالية، ومن ناحية أخرى يعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومدير

إدارة الرقابة الداخلية للتأكد من اطّلاع أعضاء اللجنة على الأمور الرئيسية، كما تجتمع اللجنة بالمدقق الخارجي - وبدون وجود أعضاء من الإدارة التنفيذية - حسبما تراه اللجنة مناسباً.

تضم لجنة التدقيق الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء لجنة التدقيق	المنصب
السيد/ منصور محمد الملا	رئيس اللجنة
السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي	عضو
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	عضو

ملاحظات:

- *تمّ إعادة تشكيل لجنة التدقيق بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017.*
- *تمّ انتخاب السيد" منصور محمد الملا" لتولّي منصب رئيس لجنة التدقيق بناءً على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017.*

يحدد ميثاق لجنة التدقيق المسؤوليات المناطة بلجنة التدقيق على النحو التالي:

أ) التقارير المالية

- النظر في أية بنود هامة وغير معتادة ترد أو يجب إيرادها في التقارير والبيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربع السنوية، و إيلاء الاهتمام اللازم بها، ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي، وإصدار توصيات بشأنها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- ضمان وجود آلية للإفصاح المستمر لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- ضمان سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة، والتركيز بشكل خاص على ما يلي:
  - أية تغييرات في السياسات والممارسات المحاسبية.
  - إبراز النواحي الخاضعة لتقدير الإدارة.
  - التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
  - افتراض استمرارية عمل الشركة.
  - التقيّد بالمعايير المحاسبية التي تقرّرها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
  - التقيّد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

ب) حوكمة الشركة

- الإشراف والرقابة على التطبيق الداخلي لإطار حوكمة الشركة، وضمان الالتزام التام بالنظم القانونية والتشريعية الخاصة بذلك.
- المراجعة الدورية المنتظمة لمدى التزام إدارة الشركة وامتثالها لإطار عمل الحوكمة الذي تمّ إقراره واعتماده من قبل مجلس إدارة الشركة.
- مراجعة تقرير الحوكمة الذي يتم إرساله بشكل سنوي لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وإصدار التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة بهذا الشأن.

ج) نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

- تعيين أي طرف خارجي للقيام بمهام التدقيق الداخلي وفقاً لمتطلبات العمل، وتحديد أتعابهم، والنظر في طلبات استقالاتهم وإنهاء خدماتهم.
- المراجعة الدورية لأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة، لتقييم كفاءتها وفعاليتها.
- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع الإدارة التنفيذية في الشركة، وتقييم فاعليتها وكفاءتها في أداء رسالتها ومهامها على وجه يسهم بفعالية عالية في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة.
- مناقشة ومراجعة السياسات والإجراءات المتّبعة في الشركة مع إدارتها التنفيذية، لضمان أداء رسالتها بفعالية، على وجه يسهم في تطوير هذه السياسات والإجراءات.
- مراقبة ومتابعة تطبيق إطار عمل إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وفقاً لسياستها واستراتيجيات العمل الخاصة بها، ومتابعة وتقييم كفاءة وفعالية هذه السياسات والاستراتيجيات، وذلك من خلال إجراء عمليات تدقيق للسجلات ولقاعدة المعلومات، وأنظمة أمن الشبكات والتحكم للوحدات التشغيلية والاستراتيجية لهذه الإدارات.
- دراسة نتائج عمليات التدقيق الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية (والتي من ضمنها قضايا النصب والاحتيال التي تقع داخل الشركة) الموكلة من قبل مجلس الإدارة، أو بمبادرة من اللجنة بناءً على موافقة المجلس.

د) المدقق الخارجي

- وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي، ورفع تقرير وتوصيات لمجلس الإدارة تحدد فيه المسائل التي ترى أهمية اتخاذ إجراء بشأنها، مع تقديم توصياتها بالخطوات اللازم اتخاذها.
- التنسيق مع مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية والرئيس التنفيذي للإدارة المالية في الشركة في سبيل أداء مهامها، وعلى اللجنة الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة مرة على الأقل في السنة.
- مناقشة طبيعة ونطاق وفاعلية عمليات التدقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار توافقها مع معايير التدقيق المعتمدة.
- متابعة ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي، ومدى موضوعيته، ومناقشته حول طبيعة ونطاق عمليات التدقيق، ومدى فعاليتها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة.
- مناقشة المدقق الخارجي بشأن مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبّقة في التقارير المالية.
- مراجعة أداء المدقق الخارجي، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة في هذا الشأن.
- مراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله، وأية استفسارات جوهرية يطرحها المدقق على مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بخصوص السجلات المحاسبية أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، والتأكّد بأنه قد تمّ مراجعتها ومناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، وتقديم الردود بشأنها في الوقت المطلوب.
- مناقشة أية مشاكل قد يواجهها المدقق الخارجي أثناء أدائه للتدقيق والمراجعة المالية، بما في ذلك القيود التي قد تحد من نطاق العمل، أو الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام العمل.
- ضمان التنسيق بين مدققي الحسابات الداخليّين والخارجيّين، وتوافر الموارد الضرورية لإدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة ومراقبة كفاءة هذه الإدارة.

هـ) إدارة الرقابة الداخلية

- مراجعة الأنشطة والموارد والهيكل التنظيمي الخاص بإدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة إطار عمل إدارة الرقابة الداخلية ومراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوية.
- النظر في عملية اختيار وتعيين مدير إدارة الرقابة الداخلية ومقدمي خدمات التدقيق الداخلي، أو استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم.
- مراجعة التقارير المقدّمة إلى اللجنة من قبل مدير إدارة الرقابة الداخلية، والردود الواردة من قبل إدارة الشركة عليها، وضمان أن النتائج والتوصيات المقدّمة من المدقق الداخلي والاقتراحات والردود الصادرة عن الإدارة التنفيذية قد تم استلامها ومناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، ومناقشة

مدير إدارة الرقابة الداخلية فيما إذا كان هناك أية صعوبات تواجهه في القيام بمهام التدقيق كالقيود المفروضة على نطاق عمله، أو صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لممارسة مسؤولياته.

- تقييم جودة مهام إدارة الرقابة الداخلية والمدقق الداخلي (إن وجد)، خاصةً فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة وإعداد التقارير، وتقييم أداء مدير إدارة الرقابة الداخلية، وتزويده بالمشورة والتوجيه في الوقت الملائم.
- التأكّد من امتلاك إدارة الرقابة الداخلية العدد الكافي من الكادر الوظيفي، إلى جانب امتلاكها السلطة والمكانة الملائمة داخل الشركة.
- الاجتماع مع مدير إدارة الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنوياً، لضمان عدم وجود أية مسائل معلّقة قد تكون مثاراً للاهتمام.
- إعداد تقارير لمجلس الإدارة بشأن كافة المسائل التي يتم النظر فيها من قبل اللجنة.

و) الامتثال

- مراجعة مدى امتثال موظفي الشركة لقواعد السلوك المهني.
- النظر في تعيين ضابط الامتثال أو استقالته أو إقالته.
- مراجعة مدى ملاءمة الممارسات والإجراءات الخاصة بالامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها.
- مراجعة ومتابعة:
  - فاعلية نظام متابعة الامتثال لقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة بنشاط الشركة (بما فيها القواعد واللوائح والأنظمة الداخلية).
  - التطوّرات والتحديثات التي تطرأ على النظم التشريعية والقانونية، والتي قد تؤثر على الشركة تأثيراً جوهرياً.
  - الجهود المبذولة من قبل إدارة الشركة لضمان الالتزام والامتثال لقواعد السلوك المهني.

- الحصول على تحديثات منتظمة من الإدارة (ومن المستشار القانوني للشركة أو ضابط الامتثال عند الحاجة) عن الأمور المتعلقة بالامتثال، إلى جانب التحقيق والنظر في المسائل التي تؤثر على نزاهة فريق الإدارة في الشركة، والتي تشتمل على حالات تضارب المصالح أو مخالفة قواعد السلوك المهني، وذلك وفقاً لما تنص عليه السياسات والأنظمة المعمول بها داخل الشركة.

ز) مسؤوليات واختصاصات أخرى

- خلق قنوات من التواصل الحر والمفتوح بين كل من: لجنة التدقيق والمدققين الخارجيّين والمدققين الداخليّين وإدارة الشركة.
- النظر في أي أمور أو مواضيع أخرى بناءً على توجيهات صادرة عن مجلس الإدارة في هذا الشأن.

ح) بلاغات و إفصاحات الموظفين

- القيام بوضع السياسات والإجراءات والضوابط التي تمكّن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري، والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة فيما يخص تلك المخالفات، وإجراء مراجعة دورية لهذه السياسات والإجراءات.
- متابعة إجراءات التحقيق في هذه المخالفات، للتأكّد من استقلالية التحقيقات ونزاهتها.
- مراجعة إجراءات التحقيق التي تتخذها إدارة الشركة في التعامل مع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، وتصحيح ما قد يشوبها من انحرافات.

قامت لجنة التدقيق في اجتماعها رقم (2013/04) بمراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة، ومتابعة تطوير وتنفيذ الأنظمة الخاصة بذلك، لضمان فعاليتها، وقامت برفع توصية لمجلس الإدارة بهذا الشأن، الذي قام بدوره بالمصادقة عليها في اجتماعه رقم (2013/06) الذي انعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2013.

قامت لجنة التدقيق بعقد خمسة (5) اجتماعات خلال العام 2018، وذلك على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الإنعقاد
2018/01	12 فبـراير 2018
2018/02	14 مايو 2018
2018/03	06 أغسطس 2018
2018/04	24 سبتمبر 2018
2018/05	14 نوفمبر 2018

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع 2018/01	الاجتماع 2018/02	الاجتماع 2018/03	الاجتماع 2018/04	الاجتماع 2018/05	عدد مرات الحضور
السيد/ منصور محمد الملا	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	5

ملاحظة:

- *تمثل حضور أعضاء اللجنة في هذه الاجتماعات وفقاً لهذا الجدول من خلال حضورهم الشخصي بالأصالة.*

6.2 لجنة الترشيحات والمكافآت

تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت تقاريرها لمجلس الإدارة عن إدارة الموارد البشرية وسياسات التعويضات التي تعكس أفضل الممارسات، كما تقدّم توصياتها بشأن خطط تعاقب مناصب المجلس مع مراعاة التحديات والفرص التي تواجه الشركة، وما تحتاجه من مهارات وخبرات مستقبلية.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة (3) أعضاء غير تنفيذيّين، جميعهم مستقلّون، ويعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومدير إدارة الموارد البشرية، لضمان اطّلاع أعضاء اللجنة على الأمور الجوهرية التي تندرج ضمن اختصاصات اللجنة.

تضم لجنة الترشيحات والمكافآت الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت	المنصب
السيد/ مارتن لي ايدلمان	رئيس اللجنة
السيد/ منصور محمد الملا	عضو
السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو

ملاحظات:

- *تمّ إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017.*
- *تمّ انتخاب السيد "مارتن لي ايدلمان" لتولّي منصب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت بناءً على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017.*

يحدد ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤوليات اللجنة كما يلي:

- التأكّد من استقلالية الأعضاء المستقلّين بشكل مستمر، وإذا تبيّن للّجنة أن أحد الأعضاء قد فقد شروط الاستقلالية، وجب عليها عرض الأمر على المجلس ليقوم باتخاذ اللازم في هذا الشأن وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة والعاملين فيها، ومراجعتها بشكل سنوي، وعلى اللجنة أن تتحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا معقولة وتتناسب مع أداء الشركة.
- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين، وأسس اختيارهم.
- إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة، ومراقبة ومتابعة تطبيقها، ومراجعتها بشكل دوري.
- وضع واعتماد سياسة وآلية الترشّح لعضوية مجلس إدارة الشركة، وتنظيم ومتابعة الإجراءات الخاصة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة، بما يتوافق مع القوانين والأنظمة المعمول بها.
- مراجعة الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس إدارة الشركة، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.
- مراجعة هيكل مجلس الإدارة، ورفع التوصيات الصادرة في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها عليه إلى مجلس الإدارة لاعتماد تطبيقها.
- أية اختصاصات ومهام أخرى يتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة من وقت لآخر.

وبناءً على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/04) الذي انعقد بتاريخ 01 يوليو 2013، فقد قرّر المجلس أن تعقد لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعاً واحداً على الأقل سنوياً للقيام بمسؤولياتها، والوفاء بمتطلباتها التشريعية وفقاً للوائح والأنظمة المقرّرة والمعمول بها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، وعليه قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بعقد ثلاثة (3) اجتماعات خلال العام 2018، وذلك على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد
2018/01	28 يناير 2018
2018/02	13 فبراير 2018
2018/03	14 مايو 2018

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع 2018/01	الاجتماع 2018/02	الاجتماع 2018/03	عدد مرات الحضور
السيد/ مارتن لي ايدلمان	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	3
السيد/ منصور محمد الملا	عضو	✓	✓	✓	3
السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو	✓	-	✓	2

ملاحظات:

- *كافة الاعتذارات المقدّمة من قبل أعضاء اللجنة عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وتماشياً مع القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.*
- *تمثّل حضور أعضاء اللجنة في هذه الاجتماعات وفقاً لهذا الجدول من خلال حضورهم الشخصي بالأصالة.*

6.3 اللجنة التنفيذية

تلعب اللجنة التنفيذية دوراً استشارياً لمجلس الإدارة، وتعمل على توفير الضمان والرقابة على استراتيجية الشركة وتحديد الأولويات المتعلقة بالمشاريع والأداء.

تتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة (3) أعضاء غير تنفيذيّين، جميعهم مستقلّون، هذا ويعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية للشركة لضمان اطّلاع أعضاء اللجنة على الأمور الجوهرية بشكل منتظم.

تضم اللجنة التنفيذية الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء اللجنة التنفيذية	المنصب
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	رئيس اللجنة
السيد/ أبوبكر صديق الخوري	عضو
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو

ملاحظات:

- *تمّ إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017، وذلك عقب التغيّرات التي شهدتها الشركة على مستوى مجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية، والتي تمّ الإعلان عنها عقب إقرارها من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.*
- *تمّ تعيين السيد "وليد أحمد سالم المقرب المهيري" لتولّي منصب رئيس اللجنة التنفيذية بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.*

حدد ميثاق اللجنة التنفيذية المسؤوليات الموكلة لها كما يلي:

➢ **في مجال استراتيجية الاستثمار واعتماد السياسات:**

- الإشراف على استراتيجية الاستثمار والسياسات على مستوى الشركة ككل.
- الموافقة على القرارات المتعلقة بالاستثمارات والمشاريع التطويرية الخاصة بالشركة وفقاً للحدود والقيود المقرّرة في جدول التفويضات.
- مراجعة واعتماد السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمشاريع التطويرية وإدارة الأصول لدى الشركة.
- اعتماد استراتيجية إدارة المناقصات والمشتريات، وإرساء العطاءات التي تتعلق بالمناقصات الجوهرية الخاصة بالشركة وفقاً للحدود والقيود المقرّرة في جدول التفويضات.

➢ **في مجال الإشراف والمراجعة:**

- مراجعة واعتماد مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالمشاريع التطويرية، ومتابعة مستوى الأداء فيها.
- متابعة الأداء الخاص بالاستثمارات والمناقصات.
- مراجعة المتطلبات الخاصة بالحاجة إلى زيادة رأس المال، وإصدار التوصيات المناسبة في هذا الشأن.

- مراجعة التأثيرات الخاصة بعمليات الاستثمار.
- مراجعة الأهداف والنسب المالية الرئيسية التي تضعها اللجان الإدارية ذات الاختصاص.

قامت اللجنة التنفيذية بعقد ستة (6) اجتماعات خلال العام 2018، وذلك على النحو التالي:

الاجتماع	تاريخ الانعقاد
2018/01	28 يناير 2018
2018/02	29 مارس 2018
2018/03	13 مايو 2018
2018/04	08 نوفمبر 2018
2018/05	27 نوفمبر 2018
2018/06	11 ديسمبر 2018

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع 2018/01	الاجتماع 2018/02	الاجتماع 2018/03	الاجتماع 2018/04	الاجتماع 2018/05	الاجتماع 2018/06	عدد مرات الحضور
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	-	5
السيد/ أبوبكر صديق الخوري	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6

ملاحظات:

- *كافة الاعتذارات المقدّمة من قبل أعضاء اللجنة عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وتماشياً مع القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.*
- *تمثل حضور أعضاء اللجنة في هذه الاجتماعات وفقاً لهذا الجدول من خلال حضورهم الشخصي بالأصالة.*

7.0 لجنة متابعة شؤون المطّلعين، وسياسة تداولات المطّلعين وأعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة

7.1 سياسة تداولات المطّلعين

قام مجلس الإدارة بوضع سياسة لتداول المطّلعين في أسهم الشركة تماشياً مع قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، واللائحة الداخلية رقم (2009/5) الصادرة عن سوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث تتيح هذه السياسة لمجلس الإدارة والعاملين لدى الشركة الوفاء بالتزاماتهم القانونية عندما تكون لديهم معلومات جوهرية قد تؤثر على سعر سهم الشركة في السوق

المالي، وتتضمّن هذه السياسة شرحاً مفصّلاً للضوابط التي تحكم تداولات المطّلعين، وتضع قيوداً على التداول في الأوراق المالية الصادرة عن شركة الدار العقارية ش.م.ع.

تحظر هذه السياسة التداول إن كان هناك احتمال معقول في استغلال معلومات غير منشورة أو غير مفصح عنها ذات علاقة بأعمال الشركة، ولها تأثير على أسعار التداول، وتطبّق سياسة تداول المطّلعين في الأسهم على مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وجميع الموظّفين العاملين لدى الشركة الذين لديهم اطّلاع على معلومات وبيانات جوهرية. وتجدر الإشارة هنا إلى التزام الشركة التام بإجراء مراجعة دورية لقائمة مطّلعيها وتحديثها عبر الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية، كان آخرها في شهر نوفمبر من العام 2018 بما يتناسب مع المشاريع والخطط الاستراتيجية والتشغيلية التي تتبنّاها الشركة.

وبموجب هذه السياسة، يتم حظر التداول على أسهم الشركة من قبل المطّلعين في فترات تقييد التداولات التي تفرضها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، ويتعيّن على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين في الشركة والشركات التابعة إبلاغ إدارة السوق قبل تقديم طلباتهم إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية بهدف إجراء تداول مطّلع، وذلك بغض النظر عن قيمة ونوع الصفقة (بيع أو شراء).

تحتفظ شركة الدار العقارية بحقها في منع أو تقييد أي تداول عندما ترى احتمالاً معقولاً لاستغلال معلومات غير منشورة (غير مفصح عنها) فيما يتعلق بأعمال الشركة بشكل قد يؤثر على سعر تداول الأسهم في السوق. علاوةً على ذلك، يمكن فرض فترة حظر إضافية يحظر خلالها إجراء أيّ تداولات من قبل المطّلعين سواء كانوا من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو العاملين لدى الشركة أو الشركات التابعة، كفترة حظر التداولات التي تمّ فرضها تزامناً مع الفترة الزمنية التي استغرقتها مباحثات ومفاوضات الاندماج بين شركتي "الدار العقارية" و "صروح العقارية".

هذا ويدرك أعضاء مجلس الإدارة الالتزامات المترتّبة عليهم بشأن متطلبات الإفصاح عن تداولاتهم في أسهم الشركة، وهم ملتزمون بجميع المتطلبات المقرّرة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

7.2 لجنة متابعة شؤون المطّلعين وتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عنها ومهامها

إعمالاً لأحكام قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، قامت إدارة الشركة بتشكيل لجنة مختصة بشؤون المطّلعين وتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عنها، كما قامت إدارة الشركة بتحديد المهام والاختصاصات الموكلة لهذه اللجنة وذلك وفقاً للتفصيل الآتي:

7.2.1 لجنة متابعة شؤون المطّلعين وتداولاتهم

تضم لجنة متابعة شؤون المطّلعين وتداولاتهم في عضويتها كلاً من:

- الرئيس التنفيذي للإدارة المالية.
- المستشار القانوني العام.
- مدير إدرة الرقابة الداخلية.

7.2.2 مهام واختصاصات اللجنة

تتولى لجنة متابعة شؤون المطّلعين وتداولاتهم القيام بالمهام والاختصاصات التالية:

- إعداد سجل خاص ومتكامل يضم الأسماء والبيانات الخاصة بالمطّلعين، بما في ذلك الأشخاص الذين يمكن اعتبارهم مطّلعين بصورة مؤقتة، والذين يحق أو يتوافر لهم الاطلاع على المعلومات الداخلية للشركة قبل نشرها، كما يتضمن السجل الإفصاحات المسبقة واللاحقة الخاصة بالمطّلعين .
- إدارة ومتابعة والإشراف على تعاملات المطّلعين، وملكياتهم، والاحتفاظ بالسجل الخاص بهم.

- إجراء مراجعة بشكل ربع سنوي لسجلات وكشوفات المطّلعين، للتأكّد من تحديثها بشكل مستمر، والتشاور مع الإدارة التنفيذية لدى الشركة بشأن أية تحديثات يتطلب إجراؤها على هذه السجلات والكشوفات وقت حدوثها، وفقاً لمتطلبات ومقتضيات سير الأعمال لدى الشركة.
- رفع الكشوف والتقارير الدورية الخاصة بالمطّلعين إلى كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- ضمان التحديث المستمر لقائمة مطّلعي الشركة على الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية، وإجراء أي تحديث على هذه القائمة فور حدوثه.
- التواصل المستمر مع المطّلعين، ونشر الوعي الخاص بتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عن الشركة، بما في ذلك توعيتهم وتذكيرهم المستمر بفترات حظر التداول في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عن الشركة، وفقاً للأنظمة والقواعد المقرّرة والمعمول بها لدى كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، لضمان الالتزام بها، وتجنّب ارتكاب أيّة مخالفات.
- المراجعة الدورية لسياسة تداولات المطّلعين، ورفع التوصية بشأن أيّة تعديلات قد تطرأ عليها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها في الوقت المناسب.
- أية اختصاصات أو مهام أخرى يتم تكليف اللجنة بها من قبل إدارة الشركة من وقت لآخر.

وخلال العام 2018، قامت اللجنة بوضع وصياغة الميثاق الذي يحكم عملها، وينظم اختصاصاتها ومسؤولياتها، كما قامت اللجنة بمراجعة سياسة تداول المطّلعين لضمان توافقها وانسجامها مع القوانين والأنظمة المعمول بها، إلى جانب الدور المحوري والمهم والفعّال الذي تقوم به اللجنة في إدارة شؤون المطّلعين ونشر الوعي بينهم، من خلال تثقيفهم بالضوابط والإجراءات التي تحكمهم، والسياسات والمواثيق الداخلية والتنظيمية التي يخضعون لها، إلى جانب إخطارهم المسبق بفترات حظر التداول المفروضة من قبل الجهات المختصّة، وضرورة عدم الاستغلال المباشر أو الغير مباشر لأيّة معلومات داخلية أو جوهرية في سبيل تحقيق نفع أو ربح من خلال التداول في الأوراق المالية التي تصدرها الشركة. وكذلك العمل والتنسيق المستمر مع إدارة سوق أبوظبي للأوراق المالية لضمان التحديث المستمر لقائمة مطّلعي الشركة من خلال الخدمات الإلكترونية الخاصة بالسوق، لضمان الالتزام المستمر بالأنظمة والقوانين المعمول بها.

7.3 تعاملات وتداولات أعضاء مجلس إدارة الشركة و أقاربهم من الدرجة الأولى في أسهم الشركة خلال العام 2018

يرجى الإحالة إلى الفقرة رقم (2.0) من هذا التقرير.

8.0 نظام الرقابة الداخلية

8.1 مسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية

كما أوضحنا في البند (3.0) من هذا التقرير، يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على نظام الرقابة الداخلية في الشركة، ومراجعة مدى فاعليته وكفاءته. إلى جانب ذلك، فقد شكّل المجلس لجنة التدقيق وإدارة الرقابة الداخلية للإسهام في القيام بمسؤوليات حوكمة الشركة التي تقع تحت مسؤوليته، وذلك فيما يخص أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية للشركة. علاوة على ذلك، فقد قام مجلس الإدارة بتخويل وتفويض لجنة التدقيق مسؤولية أن تكون التبعية الإدارية لإدارة الرقابة الداخلية لها مباشرةً بموجب تفويض رسمي صادر عن مجلس الإدارة بهذا الشأن، ويتم عرض نتائج هذا التفويض على المجلس وفقاً للأنظمة والتشريعات المقرّرة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع، الأمر الذي يسهم في زيادة فاعلية هذه الإدارة، وبالتالي ينعكس إيجاباً على مجلس الإدارة في ممارسة صلاحياته وتحمّل المسؤوليات الملقاة على عاتقه.

8.2 مدير إدارة الرقابة الداخلية

يترأس إدارة الرقابة الداخلية في الشركة السيد "حيدر نجم"، وذلك بموجب قرار صادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/05) الذي انعقد بتاريخ 06 أغسطس 2013. حيث يقوم السيد "حيدر نجم" بممارسة عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية بشكلٍ مستقلٍ ومنتظم، كما يقوم بتقديم المشورة للإدارة التنفيذية على وجه يضمن فعالية وتحسين وتطوير عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة الخاصة بالشركة. يتمتع السيد "حيدر نجم" بخبرة عملية تتجاوز الـ 21 عاماً في مجال التدقيق المحاسبي والعمليات والامتثال والتدقيق على المخالفات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السيد "حيدر نجم" حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة ماكجيل في مونتريال / كندا، إلى جانب كونه محاسب قانوني معتمد مرخص (CPA) من قبل ولاية ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن حصوله على شهادة "المدقق الداخلي المعتمد (CIA)".

8.3 ضابط الامتثال

تم تعيين ضابط الامتثال بموجب قرار صادر عن مجلس إدارة الشركة، وأوكلت إليه مسؤولية ضمان امتثال الشركة وموظفيها بالقوانين واللوائح والقرارات الصادرة، إلى جانب السياسات والتدابير الداخلية الأخرى. وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة.

تمّ تعيين السيد "محمد حاتم عبدالرحمن" ليتولى مهام ضابط الامتثال بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/05) الذي انعقد بتاريخ 06 أغسطس 2013، ويتمتع السيد "محمد حاتم عبدالرحمن" بخبرة عملية في مجال الأعمال القانونية وشؤون الامتثال والانضباط المؤسسي لمدة تناهز الـ 11 عاماً، وهو حاصل على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

8.4 تعامل الشركة مع القضايا الجوهرية أو المشاكل التي يتم الإفصاح عنها في التقارير والحسابات السنوية

لقد قام مجلس الإدارة بوضع معايير وأسس للرقابة الداخلية في الشركة، بهدف تقديم المشورة على وجه يتسم بالموضوعية والاستقلالية والموثوقية، إلى جانب تأمين بيئةٍ مثالية للرقابة الداخلية تلبي متطلبات مجلس الإدارة، وتسهم في تعزيز الدور الذي يقوم به كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق واللجنة التنفيذية، وذلك بغية الإسهام في أداء واجباتهم ومهامهم ومسؤولياتهم على أكمل وجه. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن مسؤوليات إدارة الرقابة الداخلية تخضع للميثاق المصادق عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، وذلك بما يتماشى مع قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، ويمثل هذا الميثاق السياسة المحكمة التي تعمل من خلالها إدارة الرقابة الداخلية، وتسهم في تحقيق أهداف الشركة ومواكبة تطلعاتها.

تقدّم إدارة الرقابة الداخلية تقاريرها إلى لجنة التدقيق، وتمارس عملها تحت إشرافها - كما أسلفنا -، الأمر الذي يتيح لها العمل بطريقة مستقلّة وموضوعية، كما يتيح لها التفاعل مع الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية بأسلوبٍ متميّز، يكفل تسهيل التعرّف على مبادرات تحسين الأداء وتطوير الأعمال، فضلاً عن توفير الضمانات الكفيلة بتحقيق أهداف الشركة على نحوٍ فعّال. ولضمان درجة عالية من الاستقلالية في تنفيذ إدارة الرقابة الداخلية لأنشطتها، والقيام بمهامها، فإن مدير إدارة الرقابة الداخلية يتمتع باتصال مباشر مع أعضاء مجلس الإدارة، ويعتبر من الناحية الوظيفية مسؤولاً أمام لجنة التدقيق، ومن الناحية الإدارية مسؤولاً أمام الرئيس التنفيذي.

و عندما تواجه الشركة بعض المسائل الجوهرية أو الأمور الملحّة أو المسائل التي يتم الكشف عنها في البيانات المالية السنوية، أو أي وسائل أخرى للإفصاح؛ فيتمثل دور إدارة الرقابة الداخلية في هذا الشأن في الآتي:

- إدراج هذه المسائل والقضايا ضمن مراحل التخطيط لعمليات التدقيق.
- تقديم المشورة والخدمات الاستشارية (حسبما تقتضي الضرورة) للإسهام في بيان هذه المسائل والمستجدات وإيجاد حلول لها.
- تأمين المتابعة المنتظمة للخطوات والإجراءات المتّخذة من أجل معالجة هذه المسائل والقضايا.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بما يخص وضع هذه المسائل والقضايا.

9.0 إدارة المخاطر

تعتبر شركة الدار العقارية أن الإدارة الفعّالة للمخاطر هي من أسس ممارسات الإدارة الجيّدة، وتلتزم بتوفير نظامٍ لإدارة المخاطر لحماية استثمارات المساهمين، وحقوق الأطراف المعنيّة، وأصول الشركة، ومنع ارتكاب مخالفات للقوانين واللوائح المقرّرة، ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد سياسة إدارة المخاطر، ومراجعة فاعلية عملية هذه الإدارة، والتأكّد من احتمالية مواجهة الشركة للمخاطر. وتتولى لجنة إدارة المخاطر بالتنسيق المباشر مع الإدارة التنفيذية للشركة من جهة ومع لجنة التدقيق من جهة أخرى مهمة تطبيق إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر في الشركة، وضمان استمرارية أدائه بفعاليّة تامّة، كما تقوم لجنة التدقيق في الوقت ذاته بتوفير المشورة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بكفاءة وفعاليّة أنشطة وجهود إدارة المخاطر. إضافةً إلى ذلك، تقوم لجنة التدقيق بتعزيز دور

مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته وواجباته المرتبطة بإدارة المخاطر، وذلك بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/04) الذي انعقد بتاريخ 01 يوليو 2013، والذي بموجبه تكون التبعية الإدارية للجنة إدارة المخاطر إلى لجنة التدقيق، كما نصّ على ذلك صراحة في الميثاق الخاص بلجنة التدقيق والميثاق الخاص بلجنة إدارة المخاطر، اللذين تمّ اعتمادهما والمصادقة عليهما في اجتماع مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه.

قامت لجنة إدارة المخاطر في الشركة بإقرار معايير خاصّة لإدارة المخاطر، كما قامت بوضع سجل المخاطر الخاص بالشركة، وعملت على مواءمتها لتتماشى مع أرقى المعايير في هذا المجال، ويضمن نظام إدارة المخاطر انسجام الطرق المتّبعة في تقييم ومراقبة المخاطر والتواصل فيما يتعلق بها، وضمان انسجام جهود إدارة المخاطر مع الأعمال والأهداف الاستراتيجيّة للشركة.

تعتبر سياسة إدارة المخاطر في شركة الدار العقارية أحد أهمّ مكونات نظام إدارة المخاطر، حيث تمّ تشكيل لجنة لإدارة المخاطر في العام 2013 لتكون بمثابة لجنة إدارية، تكمّن مهامها في الآتي:

- تحديد المخاطر التي قد تواجه عمل الشركة و تقييمها.
- النظر في الممارسات الكفيلة بتخفيف أثر المخاطر الحاليّة.
- وضع وتطوير إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالشركة، والذي يشتمل على ما يلي:

  - تقييم المخاطر.
  - سجل المخاطر.
  - مدى إمكانيّة تحمّل المخاطر.
  - تحديد الأولويات الخاصة بالمخاطر.
  - التخفيف من المخاطر وإدارتها.
  - الإشراف والمتابعة ورفع التقارير.

يرأس هذه اللجنة الرئيس التنفيذي للشركة، وتضم في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية، وقد قامت هذه اللجنة بعقد ثلاثة اجتماعات خلال العام 2018. كما قامت لجنة إدارة المخاطر بما يلي:

- مراجعة ومناقشة ميثاق لجنة المخاطر.
- تعزيز إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر.
- وضع وتحديث سجل المخاطر الخاص بالشركة.

10.0 التواصل مع المساهمين

تطبّق الشركة سياسة إفصاح خاصة بالسوق، تقوم على أساس معايير حوكمة الشركات وما يتعلق بها من متطلبات وإجراءات تهدف إلى تزويد كافة المساهمين والمستثمرين في السوق بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، كما تبيّن السياسة التي تتبناها إدارة الشركة الإجراءات التي يوجّه مجلس الإدارة بتنفيذها، ويحرص على الالتزام بها، لضمان مراعاة الالتزام والإفصاح المستمر وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

إلى جانب ذلك، ومن منطلق حرص الشركة على تطبيق أعلى درجات الإفصاح والشفافيّة والمصداقيّة في المعلومات المفصح عنها، يعتبر أصحاب المناصب التالية وحدهم الأشخاص المصرّح لهم بالإفصاح عن أية تصريحاتٍ عامةٍ نيابةً عن الشركة، أو أية تصريحات أخرى تنسب إليها:

- رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
- الرئيس التنفيذي.
- فريق الإدارة التنفيذية.
- مقرّر الشركة.

تعقد الشركة من وقت لآخر اجتماعات مع المحلّلين والمستثمرين لتوفير المعلومات اللازمة لهم، ولا يتم الإفصاح في هذه الحالات عن أيّة معلومات إلا إذا تمّ الإفصاح عنها لدى السوق مسبقاً، أو في الوقت ذاته، كما تحجم شركة الدار العقارية عن إبداء أيّة تعليقات بشأن توقعات السوق أو ما يشاع فيه، ما لم تتعلق باستفسارٍ رسميّ صادرٍ من جهات رقابيّة مثل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تعتبر الجمعيّة العموميّة هي الفرصة الأساسيّة أمام المساهمين للاجتماع وجهاً لوجهٍ مع مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيّين، حيث يتلقى المساهمون إشعاراً بالاجتماع، يحدّد بالتفصيل زمان ومكان انعقاد الاجتماع، بالإضافة إلى المواضيع المدرجة على جدول أعمال هذا الاجتماع، كما يرفق بالإشعار نموذج وكالةٍ مع تعليمات عن كيفية تعبئته في ظرف يتم إرساله من قبل الشركة إلى المساهمين بواسطة البريد المسجّل، بهدف تشجيع أكبر عددٍ من المساهمين على المشاركة في هذا الاجتماع.

يتم خلال الاجتماع إتاحة الفرصة أمام المساهمين الحاضرين لطرح استفساراتهم، ويلتزم رئيس الاجتماع بمناقشة أكبر عدد من الموضوعات والمسائل التي يتم طرحها خلال الوقت المتاح، كما يحرص الأعضاء على التواجد بعد الاجتماع للتحدّث مع المساهمين. إلى جانب ذلك، يقوم مدقق الحسابات الخارجي بحضور اجتماع الجمعية العموميّة، ويكون متواجداً للإجابة عن أية استفسارات يتم طرحها.

11.0 قواعد السلوك المهني

يعتمد نجاح الشركة على سمعتها الجيّدة في تنفيذ المشروعات، والنزاهة في تعاملاتها، وقدرتها المهنية، حيث أنّها تلتزم بأعلى مستويات السلوك المهني والقانوني، مع مراعاة كافة القوانين واللوائح المعمول بها عند مزاولة أعمالها.

تشكّل قواعد السلوك المهني بالنسبة لمجلس إدارة شركة الدار العقارية وموظفيها واجباً والتزاماً، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من أسلوب عملهم، وتتلخص المبادئ وقواعد السلوك المهني التي تلتزم بها شركة الدار العقارية بميثاق قواعد السلوك المهني المطبّق لدى الشركة، والمصادق عليه من قبل مجلس الإدارة. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مجلس الإدارة قام في اجتماعه رقم (2013/06) الذي انعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2013 بمراجعة هذا الميثاق والمصادقة عليه.

12.0 آلية إفصاح الموظفين

تماشياً مع قواعد السلوك المهني، قامت الشركة بوضع سياسة إفصاح خاصّة بالعاملين لدى الشركة، تعزيزاً لالتزامها بضمان قدرة الموظّف على الإفصاح عن مخاوفه وقلقه بشأن أية سلوكيات غير لائقة دون تعرّضه للاضطهاد أو المضايقة أو التمييز، وكذلك ضماناً للقيام بعمليات التحقيق بالأسلوب الملائم وبسرية تامّة، وقد قامت لجنة التدقيق في اجتماعها رقم (2013/04) الذي انعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2013 بمراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة كما تم بيانه سابقاً في الفقرة (ح) من البند (6.1).

هذا وتتيح آلية الإفصاح هذه لموظفي الشركة التعبير عن مخاوفهم على نحو مسؤول وبصورة سريّة، ومن دون الإفصاح عن بياناتهم الشخصيّة (حسب رغبتهم)، دون خوف من تعرضهم لتمييز في المعاملة، كما تتخذ الشركة التدابير الملائمة للتحقيق وبشكلٍ مستقلّ فيما قد يثار من أمور تتصل بهذه الآلية.

13.0 تضارب المصالح

تطالب الشركة أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيّين بالإبلاغ عن أيّ تعارض في المصالح قد ينطوي عليه تعاملهم مع شؤون الشركة، والإحجام عن المشاركة في مناقشة هذه الأمور أو التصويت عليها كلما اقتضى الأمر ذلك. إضافةً إلى الإرشادات العامّة التي يتضمنها النظام الأساسي للشركة وميثاق قواعد السلوك المهني وميثاق مجلس الإدارة، وبما يتوافق مع القرارات والقوانين والأنظمة المقرّرة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع والجهات الرقابية والتشريعية الأخرى. وقد تمّ وضع سلسلة من الإجراءات الكفيلة بالالتزام بالقوانين على أعلى المستويات فيما يتعلق بإدارة تعارض المصالح المطبّقة، كما تحث الشركة أعضاء مجلس الإدارة على إثارة أيّ مسألة قد تؤدي إلى تعارض في المصالح لدى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

14.0 المخالفات المرتكبة من قبل الشركة خلال العام 2018

لم ترتكب الشركة أيّة مخالفات جوهرية فيما يخصّ اللوائح التنظيمية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

15.0 المسؤولية الاجتماعية للشركة

تهدف الشركة من خلال مسؤوليتها تجاه المجتمع إلى خلق قيمة مستدامة للمساهمين والموظفين والمورّدين والعملاء وشركاء العمل والمجتمعات التي تعمل فيها، وذلك من خلال المحافظة على جدوى الأعمال، والمساهمة دوماً في دعم المجتمع المحليّ لدولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من خلال مراعاة المحاور الاجتماعية والبيئية والأخلاقية والاقتصادية في كل ما تقوم به الشركة.

كما تهدف الشركة نحو القيام بكافة المسؤوليات الاجتماعية والبيئية والمؤسسية التي تفرضها الأنظمة والتشريعات في البيئة التي تعمل من خلالها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل شركة الدار العقارية على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية صنع القرار وعملياتها التشغيلية، مما يساعدها في فهم الأثر المباشر وغير المباشر المترتب على عملياتها، الأمر الذي يؤدي بدوره حتماً إلى اتخاذ قراراتٍ أفضل، وتحسين فعالية العمل، وإضافة قيمة إلى الأعمال المنجزة من قبل الشركة، من خلال تقليل المخاطر، وتحسين الكفاءة التشغيليّة، وتهيئة بيئة مثاليّة للعمل.

إنّ تطبيق سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركة يتم عبر التركيز على الجوانب التالية:

- الحوكمة - عبر قواعد السلوك المهني والمساءلة.
- الموظفين -عبر تهيئة بيئة عمل مثاليّة.
- البيئة - عبر إدارة تأثير عمليات الشركة على البيئة.
- المورّدين - عبر العمل مع مجموعة من المورّدين ومزوّدي الخدمات من ذوي الخبرة بهدف تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- العملاء -عبر تزويدهم بخبرة معزّزة و قيمة مضافة.
- المجتمع -عبر دعمهم والاستثمار في المجتمعات المحلية التي تعمل الشركة من خلالها.

وقد تمّ تصنيف المسؤولية الاجتماعيّة ضمن مبادرات خاصة بالمجتمع والكيان المؤسسي للشركة، وذلك لغرض تركيز جهود شركة الدار العقارية وتعزيزها على نحوٍ فعّال. وقد شاركت شركة الدار العقارية في عدد من الأنشطة والفعاليات في سياق جهودها الدؤوبة الراميّة إلى المساهمة في بناء المجتمعات المحليّة، والمحافظة على بيئتها. وتشتمل هذه الأنشطة على ما يلي:

- صندوق الوطن: قدّمت شركة الدار العقارية دعماً يبلغ 36 مليون درهم لصندوق الوطن، وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق التنمية المستدامة، والحياة الكريمة، والمستقبل الواعد لجميع أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة.، كما أنها تجسّد الأهمية التي تولها شركة الدار تجاه مسؤوليتها الاجتماعية، ودورها الريادي في تشجيع المشاريع الوطنية.

  وتأتي هذه المساهمات التي قامت شركة الدار العقارية بتقديمها لصندوق الوطن خلال العام 2018 إضافةً إلى المساهمات الطوعية التي قامت الشركة بتقديمها في وقت سابق لصندوق الوطن والتي تبلغ قيمتها 48 مليون درهم ، حيث بلغ إجمالي المساهمات المقدّمة من قبل الشركة لهذا الصندوق الوطني الرائد مبلغ 84 مليون درهم.

  ويعتبر صندوق الوطن مبادرة مجتمعية تسعى إلى تعزيز الشعور بالتآزر والانتماء الاجتماعي في المجتمع الإماراتي، كما تتماشى هذه المبادرة مع رؤية حكومتنا الرشيدة في دعم مشاريع الاستدامة، وتحقيق مستقبل أفضل للوطن والمواطن. كما أن هذه المبادرة تغرس في نفوس أبناء الوطن قيم حب الخير والعطاء وتعزّز من التضامن الاجتماعي، كما أنها تسعى إلى وضع الخطط والأهداف المستقبلية. كما يسعى صندوق الوطن إلى توجيه الاستثمارات في العنصر البشري الإماراتي من خلال المشاريع والمبادرات التي تركّز على القطاعات الاستثمارية والاستراتيجية ذات الأثر الفاعل والمباشر في حياة أبناء الوطن.
- للأولمبياد الخاص - الألعاب العالمية أبوظبي 2019: انضمت شركة الدار العقارية إلى دورة الألعاب العالمية للأولمبياد الخاص، التي ستُقام في أبوظبي خلال الفترة من 14-21 مارس 2019 بصفتها شريكاً رسمياً. وتأتي هذه الرعاية امتداداً للرعاية التي قدّمتها شركة الدار كشريكٍ رسمي لدورة الألعاب الإقليمية للأولمبياد الخاص التي استضافتها العاصمة الإماراتية "أبوظبي" مؤخراً.

وتستضيف العاصمة أبوظبي دورة الألعاب العالمية للأولمبياد الخاص 2019 تحت رعاية "صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان" ولي عهد ابوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وذلك للمرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعتبر الأولمبياد الخاص الحدث الرياضي والإنساني الأكبر على مستوى العالم، ويعكس قيام شركة الدار بدعم هذا الحدث الاستثنائي التزام الشركة بنشر رسالة التسامح والتضامن والعمل الخيري.

- رعاية رحلة طيران: قامت شركة الدار برعاية رحلة طيران متوجّهة إلى الكويت، لنقل مجموعة من الجماهير لتشجيع منتخب الإمارات في نهائي دوري كأس الخليج.
- دعوة مجموعة من الأيتام من الهلال الأحمر لحضور فعالية "مهرجان ألوها"، وهي فعالية قامت شركة الدار بتنظيمها في منطقة شاطئ الراحة، حيث قامت الشركة خلال هذه الفعالية بتقديم الهدايا وقسائم المأكولات لهم.
- مبادرة الفن الجميل: قامت شركة الدار العقارية برعاية رحلة لمجموعة من الفنانين الإماراتيّين إلى اليابان لإجراء دراسة حول الفنون الجميلة والسياسة المحلية.
- جوائز الابتكار: قامت شركة الدار العقارية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد برعاية الجوائز خلال مهرجان الابتكار الذي تمّ تنظيمه في حديقة أم الإمارات.
- قامت شركة الدار العقارية بالتعاون مع مبادرة بطولة شويمان، من خلال استضافتها لهذه البطولة في جزيرة الدانة التابعة للشركة.
- رعاية شركة الدار العقارية لصندوق الهيئة العامة للرياضة بمبلغ 500 ألف درهم.
- قيام شركة الدار بتقديم وجبات إفطار لموظفيها وعمالها المتواجدين في مواقع العمل خلال وقت الإفطار في شهر رمضان.
- مبادرة بيئية للحد من استهلاك البلاستيك في ياس مول، والمول في مركز أبوظبي التجاري العالمي: قامت المراكز التجارية التابعة لشركة الدار العقارية بإطلاق حملة توعية بيئيّة لتشجيع الجمهور على الحد من استهلاك البلاستيك، وذلك عن طريق توزيع الأكياس القماشية القابلة لإعادة الاستخدام، وعرض المنتجات المحلية المستدامة.
- قامت شركة الدار العقارية بتنظيم برامج رياضية أسبوعية للموظفين، حرصاً منها على الصحة العامة واللياقة البدنية، وتحقيق التوازن بين العمل والطاقة الإيجابية، بالإضافة إلى تخصيص الشركة برامج رياضية للموظفات الإناث العاملات لدى الشركة في النادي الصحي الكائن في المقر الرئيسي للشركة.
- سياسة التطوّع: في إطار تأسيس قسم المسؤولية الاجتماعية للشركات، تتطلع شركة الدار العقارية لإشراك موظفيها في العمل المجتمعي التطوّعي، لذلك، تمّ تطوير مبادرات تطوّعية لتعزيز ثقافة "العطاء"، ومنح موظفي الشركة فرصة المشاركة في إحداث تغيير في المجتمع. وقد تمت الموافقة على السياسة من قبل إدارة الشركة، إيماناً منها في ترسيخ وتأصيل أهمية قيم ومبادرات مبادرات المسؤولية الاجتماعية في نفوس موظفي الشركة كجزء أساسي من حياتهم اليومية.
- مجلس شباب الدار: كجزء من بناء دولة مستدامة، سعت قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى خلق مبادرة تهدف إلى تطوير شريحة الشباب، والاستفادة من مهاراتهم وقدراتهم في بناء مستقبل أفضل للوطن. وقد تم إطلاق مجلس شباب الدار كمبادرة تهدف إلى تمكين شباب الدار من خلال توفير منصةٍ تمكّن الشباب من الاطّلاع على الإمكانات الوظيفية المتاحة لهم، ودعم التغيير الجوهري من خلال التعاون مع الأطراف المعنية على مستوى الشركة وإداراتها المختلفة.
- شبكة مبادرة المرأة: قامت شركة الدار العقارية بإطلاق مبادرة "شبكة مبادرة المرأة" كمبادرة داخلية مميّزة تهدف لتعزيز مكانة المرأة ودمجها في سوق العمل، وقد تمّ إطلاق هذه المبادرة لدعم الموظفات الإناث العاملات لدى الشركة، وتعزيز مبدأ المساواة الذي يساهم في تحقيق التوازن بين الجنسين في بيئة العمل. وتتم إدارة هذه المبادرة من قبل نخبة متميّزة من النساء العاملات لدى مختلف إدارات الشركة، اللواتي يقمن بتحديد مجالات هذه المبادرة، والنشاطات الرئيسية المتصلة بها، ويتفقن بشكل جماعيّ على وضع استراتيجية هذه المبادرة.

16.0 معلومات عامة

16.1 أداء سهم الشركة خلال العام 2018

شهد التداول على أسهم الشركة حركة نشاط قوية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ويبيّن الجدول التالي لمحةً عامّة عن سعر سهم الشركة في نهاية كل شهر من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018:

التاريخ	الافتتاح (درهم إماراتي)	السعر الأعلى (درهم إماراتي)	السعر الأدنى (درهم إماراتي)	الإغلاق (درهم إماراتي)	الكمية (سهم)	القيمة (درهم إماراتي)	عدد الصفقات	التغير	
								بالدرهم	%
يناير 2018	2.22	2.34	2.21	2.29	130,195,651	297,129,705.49	3,860	0.09	4.09
فبراير 2018	2.30	2.31	2.09	2.16	108,613,456	239,328,782.78	2,731	0.13	5.68
مارس 2018	2.16	2.30	2.09	2.13	179,860,980	395,820,170.54	3,976	0.03	1.39
أبريل 2018	2.12	2.15	2.01	2.10	151,977,157	317,197,339.85	3,553	0.03	1.41
مايو 2018	2.09	2.15	2.00	2.05	225,901,526	468,340,591.07	6,700	0.05	2.38
يونيو 2018	2.05	2.14	1.96	2.02	195,795,908	402,685,363.91	4,034	0.03	1.46
يوليو 2018	2.03	2.10	2.01	2.03	75,306,536	154,374,541.77	2,421	0.01	0.50
أغسطس 2018	2.04	2.05	1.90	1.93	83,259,845	163,161,426.88	2,627	0.10	4.93
سبتمبر 2018	1.92	1.97	1.76	1.82	141,613,996	260,441,712.22	3,140	0.11	5.70
أكتوبر 2018	1.830	1.840	1.630	1.730	118,375,442	202,611,244.83	2,962	0.09	4.95
نوفمبر 2018	1.730	1.820	1.600	1.600	103,633,576	176,013,735.80	2,949	0.130	7.51
ديسمبر 2018	1.630	1.630	1.460	1.600	111,146,646	172,193,953.49	3,621	0.00	0.00

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

16.2 الأداء المقارن لسهم شركة الدار العقارية مع المؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع خلال العام 2018

يبيّن الرسم البياني التالي الأداء المقارن لسهم الشركة مع المؤشر العام للسوق ومؤشر قطاع العقار خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018:

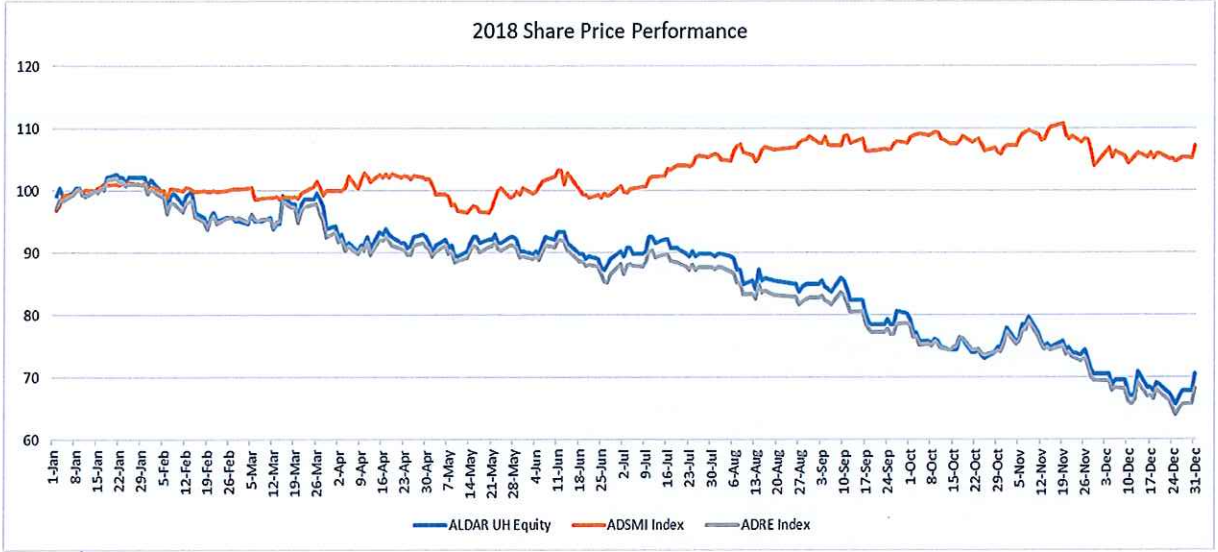

المصدر: بلومبيرغ

16.3 بيان توزيع ملكيّة المساهمين كما في 31 ديسمبر 2018 (أفراد – شركات – حكومات) مصنّفة على النحو التالي: (محلي – خليجي – عربي – أجنبي)

يبيّن الجدول التالي توزيع ملكيّة المساهمين في شركة الدار العقارية (أفراد – شركات – حكومات) مصنّفة على النحو التالي: (محلي – خليجي – عربي – أجنبي) كما في 31 ديسمبر 2018:

المستثمر/ المساهم	نوع العميل	عدد المساهمين	عدد الأسهم (سهم)	نسبة الملكية في رأس المال حسب الفئة	مجموع الأسهم
محلي	حكومي	6	3,122,922,181	%39.72	5,829,535,927 (%74.14)
	شركات	446	1,343,974,346	%17.09	
	أفراد	43,280	1,362,639,400	%17.33	
خليجي	حكومي	2	32,648,343	%0.42	196,907,789 (%2.5)
	شركات	62	148,958,439	%1.89	
	أفراد	168	15,301,007	%0.19	
عربي	حكومي	0	-	%0	85,558,408 (%1.09)
	شركات	17	10,041,721	%0.13	
	أفراد	978	75,516,687	%0.96	
أجنبي	حكومي	2	10,661,673	%0.14	1,750,627,479 (%22.27)
	شركات	525	1,661,936,423	%21.14	
	أفراد	1,081	78,029,383	%0.99	
المجموع		**46,567**	7,862,629,603	**%100**	7,862,629,603 سهم **(%100)**

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

16.4 نظرة عامّة على المساهمين الذين تتجاوز نسب ملكياتهم الـ 5% من رأسمال الشركة كما في 31 ديسمبر 2018

يبيّن الجدول التالي المساهمين الذين تتجاوز نسب ملكياتهم الـ 5% من رأسمال الشركة كما في 31 ديسمبر 2018:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكيّة
شركة المبادله للتنميه ش.م.ع	2,339,464,326	%29.75
السارية للاستثمارات التجارية ذ.م.م	595,944,021	%7.58
المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية		

16.5 بيان توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكيّة كما في 31 ديسمبر 2018

يبيّن الجدول التالي توزيع المساهمين في شركة الدار العقارية وفقاً لحجم الملكيّة كما في 31 ديسمبر 2018:

ملكيّة الأسهم (سهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال
أقل من 50,000	43,456	124,784,451	1.6%
من 50,000 إلى أقل من 500,000	2,203	384,933,356	4.9%
من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	749	1,107,998,742	14.1%
أكثر من 5,000,000	159	6,244,913,054	79.4%
المجموع	46,567	7,862,629,603	%100
المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية			

16.6 ضوابط علاقات المستثمرين الخاصة بالشركات المدرجة

وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، والتعميم الصادر عن الهيئة والمتعلق بضوابط علاقات المستثمرين بالشركات المدرجة، ومن منطلق حرص شركة الدار العقارية على التطبيق الأمثل للقواعد والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن، فقد قامت الشركة خلال العامين 2017 و 2018 بتحفيز وتطوير إدارة علاقات المستثمرين، وتعزيز دورها من خلال استيفاء وتطبيق كافّة المتطلبات الأساسية والثانوية الخاصة بإدارة علاقات المستثمرين لدى الشركة، على وجه يسهم في رفع مستوى الاتساق والجودة في الرد على الاستفسارات الخارجية للمحلّلين والمستثمرين والمساهمين، إلى جانب تعزيز العلاقات الاستثمارية للشركة والارتباط بالسوق، وكذلك تعزيز درجة معرفة ووعي أصحاب المصالح وفهمهم للبيانات المتعلقة بأداء الشركة من خلال تطبيق وتفعيل أفضل سبل التواصل مع الشركة، وتحسين مستوى التقارير المقدمة، بالإضافة إلى إيجاد هيكل متطوّر يتسم بالكفاءة والفعالية على مستوى الإدارة العليا على وجه يضمن مستوىً عالٍ من الإفصاح والشفافية والتفاعل مع الأسواق.

ومن هذا المنطلق، فقد قامت الشركة بتطوير وتحديث موقعها الإلكتروني الخاص بإدارة علاقات المستثمرين بما يتوافق مع متطلبات وضوابط إدارة علاقات المستثمرين المعمول بها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، على وجه يتّسم بالكفاءة والفعاليه، وإنه بالإمكان زيارة هذا الموقع الإلكتروني وتصفّحه من قبل المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح والجمهورعبر زيارة الرابط الآتي:

http://www.aldar.com/en/article/investor-relations/investor-relations-overview.html

إلى جانب ذلك، ولضمان الفاعلية والكفاءة في تحقيق دور وأهداف إدارة علاقات المستثمرين، فقد قامت الشركة بتعيين مسؤولين مختصّين بإدارة علاقات المستثمرين، يتمتّعون بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية في مجال الأعمال والمحاسبة والعلاقات العامّة، والمعرفة الكاملة بأنشطة الشركة والفرص المتاحة لها، والملمّين بالمتطلبات القانونية والتشريعيّة ذات الصلة والصادرة عن الجهات المختصّة، كما لديهم المهارة والقدرة على التفاعل مع العملاء وتزويدهم بالمعلومات

الفنّية والماليّة الخاصّة بالشركة بصورة تتسم بالسهولة والسلاسة، وباللغتين العربية والإنجليزية، من خلال التواصل عبر قنوات الاتصال المختلفة. إلى جانب ذلك، فقد قام القائمون على هذه الإدارة خلال العام 2018 بعقد سلسلة من الاجتماعات مع شريحةٍ واسعةٍ من المساهمين الحاليّين والمستثمرين المحتملين على المستويين المحلي والعالمي، لتعزيز الوعي والدراية بمشاريع الشركة ومركزها المالي، على وجه يعزّز من الثقة بأداء الشركة ومشاريعها ومحفظة أصولها المتنوّعة، إلى جانب آفاق التوسّع والنمو المستقبلية التي تستهدفها الشركة.

ويتضمن الجدول التالي تفاصيل مسؤولي إدارة علاقات المستثمرين، ووسائل التواصل الخاصة بهذه الإدارة:

مسؤولو إدارة علاقات المستثمرين	• السيد/ كريستوفر ويلسون • السيد/ محمد المازمي
وسائل التواصل	
هاتف	00971 2 8105624 أو 00971 2 8105555 أو 00971 2 8105866
فاكس	00971 2 8105550
ص.ب.	51133 – أبوظبي
البريد الإلكتروني	cwilson@aldar.com malmaazmi@aldar.com
العنوان	المقر الرئيسي لشركة الدار (ALDAR HQ) – منطقة شاطئ الراحة – أبوظبي

16.7 القرارات الخاصة التي تمّ اتخاذها في اجتماعات الجمعية العمومية لمساهمي الشركة خلال العام 2018، والإجراءات المتّخذة بشأنها

وفقاً للقوانين والأنظمة المقرّرة والمعمول بها، فإن القرار الخاص هو: القرار الصادر بأغلبيّة أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثّلة في اجتماع الجمعية العمومية للشركة المساهمة.

تضمّن جدول اجتماع الجمعية العمومية لشركة الدار العقارية الذي انعقد بتاريخ 21 مارس 2018 ثلاثة بنود تتطلب قراراً خاصاً من قبل مساهمي الشركة، والتي تمّت الموافقة عليها بالإجماع من قبل المساهمين الحاضرين في ذلك الاجتماع، وتتمثل هذه البنود في الآتي:

- *الموافقة على قيام الشركة بتقديم مساهمات مجتمعية طوعية خلال العام 2018، وتفويض مجلس الإدارة صلاحية تحديد الجهات التي سيتم تخصيص هذه المبالغ لها، على أن لا تتجاوز هذه المساهمات الطوعية ما نسبته 2% من متوسط صافي أرباح الشركة المحقّقة خلال السنتين الماليّتين (2016 و 2017)، وبشرط أن تصب هذه المساهمات الطوعية في أغراض خدمة المجتمع، ومع مراعاة أحكام القانون الاتحادي رقم (02) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية في هذا الشأن.*

بناءً على الموافقة الصادرة بإجماع الأسهم الممثّلة في اجتماع الجمعية العموميّة للشركة، فقد قام مجلس إدارة الشركة بإقرار وتخصيص مبالغ ماليّة ومساهمات طوعية تصب في خدمة المجتمع، وضمن الصلاحيات والمعايير الممنوحة له، وبما يتوافق مع المتطلبات القانونية في هذا الشأن، والتي كان من أهمها ما أعلنت عنه الشركة بتاريخ 06 مايو 2018 عن قيامها بتقديم مساهمات لدعم صندوق الوطن تبلغ قيمتها 36 مليون درهم.

- *الموافقة على زيادة الحد الأقصى المسموح به لتملّك الأجانب في رأسمال الشركة من 40% إلى 49%، وتعديل المادة (7 – ملكية مواطني الدولة) من النظام الأساسي الخاص بالشركة وفقاً لذلك على النحو الآتي:*

نص المادة قبل التعديل	نص المادة بعد التعديل

المادة (7) ملكية مواطني الدولة	المادة (7) ملكية مواطني الدولة
جميع أسهم الشركة اسمية ويجب ألا تقل نسبة الأسهم المملوكة لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في كل الأحوال عن (60%) ستين في المائة من إجمالي رأس مال الشركة المصدر. يقتصر تعبير "مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة" على الأشخاص الطبيعيين المتمتعين بجنسية دولة الإمارات العربية المتحدة والشركات والمؤسسات والهيئات المؤسسة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملوكة بالكامل لأشخاص طبيعيين او اعتباريين يتمتعون بجنسية دولة الإمارات العربية المتحدة أو دوائر أو هيئات الحكومة الاتحادية او إحدى إماراتها أو احدى الدوائر أو الهيئات أو الشركات أو المؤسسات المملوكة بالكامل لإحدى الإمارات أو لإحدى الشركات المملوكة بالكامل لإحدى الإمارات. ويكون للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمؤسسات والشركات والهيئات والصناديق الاستثمارية من غير مواطني الدولة حق تملك ما لا يزيد عن (40%) اربعين في المئة من اجمالي راس مال الشركة المصدر.	جميع أسهم الشركة اسمية ويجب ألا تقل نسبة الأسهم المملوكة لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في كل الأحوال عن (51%) واحد وخمسون في المائة من إجمالي رأس مال الشركة المصدر. يقتصر تعبير "مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة" على الأشخاص الطبيعيين المتمتعين بجنسية دولة الإمارات العربية المتحدة والشركات والمؤسسات والهيئات المؤسسة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملوكة بالكامل لأشخاص طبيعيين او اعتباريين يتمتعون بجنسية دولة الإمارات العربية المتحدة أو دوائر أو هيئات الحكومة الاتحادية او إحدى إماراتها أو احدى الدوائر أو الهيئات أو الشركات أو المؤسسات المملوكة بالكامل لإحدى الإمارات أو لإحدى الشركات المملوكة بالكامل لإحدى الإمارات. ويكون للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمؤسسات والشركات والهيئات والصناديق الاستثمارية من غير مواطني الدولة حق تملك ما لا يزيد عن (49%) تسعة واربعين في المئة من اجمالي راس مال الشركة المصدر.

بناءً على الموافقة الصادرة بإجماع الأسهم الممثّلة في اجتماع الجمعية العموميّة للشركة، فقد قامت الشركة بمباشرة التدابير اللازمة لاستيفاء الإجراءات والمتطلبات القانونية اللازمة لتفعيل هذا القرار، وتعديل النظام الأساسي الخاص بالشركة، ونشره في الجريدة الرّسمية، كما تمّ التواصل مع الإدارات المعنيّة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية إلى حين إتمام التطبيق والتنفيذ الفعلي لهذا القرار في أنظمة السوق المالي المعني، حيث دخل هذا القرار حيّز التنفيذ اعتباراً من تاريخ 15 أبريل 2018.

- *تعديل الفقرة رقم (4) من المادة (24 – نصاب اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات) من النظام الأساسي الخاص بالشركة، من خلال حذف البند (أ) من الفقرة رقم (4) من هذه المادة والذي يحدد عدد المرات التي يتم فيها اتخاذ القرارات بالتمرير من قبل المجلس بأربع قرارات سنوياً، وذلك تماشياً مع نص المادة (7) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة فيما يخص القرارات التي يتم اتخاذها من قبل مجلس إدارة الشركة بالتمرير، وبالتالي يصبح نص الفقرة رقم (4) من المادة (24 – نصاب اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات) من النظام الأساسي الخاص بالشركة على النحو الآتي:*

نص الفقرة رقم (4) من المادة (24) قبل التعديل	نص الفقرة رقم (4) من المادة (24) بعد التعديل

4-24 دون الاخلال بإلزامية ان يجتمع مجلس الإدارة (4) أربع مرات في السنة على الأقل، فإنه يجوز لمجلس الإدارة إصدار بعض قراراته بالتمرير في الحالات الطارئة وتُعتبر القرارات الخطية الموقعة من قبل اغلبية أعضاء المجلس صحيحة ونافذة كما لو أنها اتخذت في اجتماع تمت الدعوة اليه وعقد أصولاً ويمكن أن تتكون هذه القرارات من عدة نسخ متشابهة موقع عليها من قبل واحد أو أكثر من أعضاء المجلس على أن يراعي ما يلي: (أ) ألا تتجاوز حالات إصدار القرارات بالتمرير أربع مرات سنوياً. (ب) موافقة أعضاء المجلس بالأغلبية على أن الحالة التي تستدعي إصدار القرار بالتمرير حالة طارئة. (ج) تسليم جميع أعضاء المجلس القرار مكتوب خطياً للموافقة عليه مصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته. (د) يجب الموافقة الخطية بالأغلبية على أي من قرارات المجلس الصادرة بالتمرير مع ضرورة عرضها في الاجتماع التالي للمجلس لتضمينها بمحضر اجتماعه.	4-24 دون الاخلال بإلزامية ان يجتمع مجلس الإدارة (4) أربع مرات في السنة على الأقل، فإنه يجوز لمجلس الإدارة إصدار بعض قراراته بالتمرير في الحالات الطارئة وتُعتبر القرارات الخطية الموقعة من قبل اغلبية أعضاء المجلس صحيحة ونافذة كما لو أنها اتخذت في اجتماع تمت الدعوة اليه وعقد أصولاً ويمكن أن تتكون هذه القرارات من عدة نسخ متشابهة موقع عليها من قبل واحد أو أكثر من أعضاء المجلس على أن يراعي ما يلي: (أ) موافقة أعضاء المجلس بالأغلبية على أن الحالة التي تستدعي إصدار القرار بالتمرير حالة طارئة. (ب) تسليم جميع أعضاء المجلس القرار مكتوب خطياً للموافقة عليه مصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته. (ج) يجب الموافقة الخطية بالأغلبية على أي من قرارات المجلس الصادرة بالتمرير مع ضرورة عرضها في الاجتماع التالي للمجلس لتضمينها بمحضر اجتماعه.

بناءً على الموافقة الصادرة بإجماع الأسهم الممثّلة في اجتماع الجمعية العمومية للشركة، فقد قامت الشركة بمباشرة التدابير اللازمة لاستيفاء الإجراءات والمتطلبات القانونية اللازمة لتفعيل هذا القرار، وتعديل النظام الأساسي الخاص بالشركة، ونشره في الجريدة الرسميّة، كما تمّ التواصل مع الإدارات المعنيّة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية إلى حين إتمام التطبيق والتنفيذ الفعليّ لهذا القرار.

16.8 مقرّر اجتماعات مجلس إدارة الشركة وتاريخ تعيينه

تؤمن شركة الدار العقارية ش.م.ع ومجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية بالدور الذي يلعبه مقرّر اجتماعات مجلس الإدارة في تنظيم أعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، والتنسيق المستمر للأمور والمسائل المتعلقة باجتماعات المجلس ولجانه، ابتداءً من تحديد مواعيد انعقاد الاجتماعات، وتنظيم جدول الأعمال، ومروراً بدوره البارز في التنظيم والتنسيق بين الأعضاء قبل انعقاد الاجتماعات، وأثناء جلساتها، وإعداد محاضرها، والترتيب لتوقيعها واعتمادها، إلى جانب دوره الفعّال في تنسيق التواصل بين إدارات الشركة المختلفة فيما يخص القرارات الصادرة عن المجلس ولجانه، لضمان التنفيذ الأمثل لهذه القرارات. إلى جانب الدور الذي يقوم به مقرّر المجلس في تحقيق التواصل المستمر مع أعضاء المجلس، وتوفير المعلومات والمتطلبات المختلفة الخاصة بهم، على وجه يضمن قيامهم بدورٍ فعّال أثناء قيامهم بمهامهم كأعضاء في مجلس إدارة الشركة، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة والقرارات المقرّرة والمعمول بها.

تمّ تعيين السيد "برت الكسندر سكريمجوير" مقرّراً لمجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/04) الذي انعقد بتاريخ 01 يوليو 2013، ويتمتع السيد "برت الكسندر سكريمجوير" بخبرة عملية في مجال الأعمال القانونية وشؤون الامتثال المؤسسي لمدة تناهز الـ 17 عاماً، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في القانون ودرجة البكالوريوس في الآداب من جامعة كويتزلاند للتكنولوجيا / أستراليا.

16.9 أحداث جوهرية مرت بها الشركة خلال العام 2018

شهد العام 2018 إقبالاً ملموساً على مبيعات الوحدات السكنية في كافة المشاريع التي أطلقتها شركة الدار العقارية، وجاء ذلك بدعم من قلة المشاريع السكنية ذات الجودة العالية التي تمّ طرحها في السوق في تلك الفترة، إلى جانب التطبيق الفعلي للقانون العقاري الجديد لإمارة أبوظبي، الذي تمّ الإعلان عنه في منتصف العام 2015، والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من مطلع العام 2017، الأمر الذي يسهم في تنظيم السوق العقاري في إمارة أبوظبي، وسيعمل على جذب المستثمرين لهذا القطاع الحيوي. وكذلك، النمو المطرد الذي شهده نشاط إدارة الأصول. ومن أبرز الأحداث الجوهرية التي مرت بها شركة الدار العقارية خلال العام 2018 ما يلي:

- ***الإعلان عن مشاريع مشتركة وشراكة استراتيجية بين شركتي "الدار العقارية" و"إعمار العقارية"***

بتاريخ 20 مارس 2018، شهد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - رعاه الله - وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلّحة - رعاه الله -، بحضور سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، الإعلان عن شراكة استراتيجيّة بين شركتي "الدار العقارية ش.م.ع" و "إعمار العقارية ش.م.ع"، من خلال إطلاق وجهات عالمية جديدة تُعزّز المشهد العمراني في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث تمّ الإعلان عن قيام المطوّرين الرائدين بتوقيع اتفاقية تعاونٍ لتنفيذ وجهات عالمية باستثمارات قدرها 30 مليار درهم محلياً وخارجياً، والتي يأتي في مقدّمتها الشراكة في تطوير مشروعي "سعديات غروف" في أبوظبي و "إعمار بيتشفرونت" في دبي.

- ***الدار العقارية تطلق مشروع "ريفلكشن" في جزيرة الريم***

بتاريخ 24 مارس 2018، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن إطلاق مشروعها السكني الجديد "ريفلكشن" في جزيرة الريم بقيمة 440 مليون درهم، حيث يتألف المشروع من برجين متجاورين بينهما حديقة صغيرة، ويضم 374 وحدة سكنية تشمل استديوهات وشقق سكنية مكوّنة من غرفة وغرفتين و3 غرف، وهو يوفر فرصة للمستثمرين والمُلاك من كافة الجنسيات لتملّك شقق في هذه المنطقة المتميزة الواقعة في قلب مدينة أبوظبي.

- ***رفع الحد الأقصى المسموح به لتملّك الأجانب في رأسمال شركة الدار إلى 49%***

بتاريخ 15 أبريل 2018، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن رفع الحد الأقصى المسموح به لتملّك الأجانب في رأسمال الشركة من 40% إلى 49%، بعد استكمال جميع الإجراءات، واستيفاء جميع المتطلبات القانونية في هذا الشأن، وتمّ تفعيل هذا القرار ودخوله حيّز التنفيذ في التداول اعتباراً من تاريخ 15 أبريل 2018. ويأتي هذا الإعلان بعد موافقة المساهمين على هذه الزيادة خلال اجتماع الجمعية العمومية لشركة الدار العقارية الذي انعقد بتاريخ 21 مارس 2018.

- ***الدار تطلق المخطط الرئيسي لمشروع الغدير بقيمة 10 مليار درهم***

بتاريخ 16 أبريل، 2018 ، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن إطلاق مخطط رئيسي جديد بقيمة 10 مليار درهم لتوسعة مشروع الغدير، الذي يعدّ أحد الوجهات المميّزة لدى شركة الدار العقارية بفضل موقعه المثالي في منطقة سيح السديرة الواقعة بين أبوظبي ودبي. ويشمل المخطط الرئيسي لمشروع الغدير 14,408 وحدة سكنية تتنوع بين فلل وتاون هاوس. وتتجاوز مساحته الطابقية السكنية الـ 1.3 مليون متر مربع، بالإضافة إلى مساحات مكتبية وفنادق ومحال التجزئة، فضلاً عن المرافق التعليمية والمجتمعية.

- ***الدار تستحوذ على أصول بقيمة 3.7 مليار درهم من شركة التطوير والاستثمار السياحي في أبوظبي***

بتاريخ7 مايو 2018، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن إبرام اتفاقية للاستحواذ على محفظة من الأصول العقارية المتميّزة من شركة التطوير والاستثمار السياحي في أبوظبي بقيمة تبلغ 3.7 مليار درهم، حيث تعتبر هذه الصفقة واحدةً من أكبر عمليات الاستحواذ العقاري في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي إطار هذه الصفقة، استحوذت شركة الدار العقارية على أصول عقارية في وجهات رئيسية تتركّز في جزيرة السعديات. وتتضمن 14 مشروعاً من المشاريع التشغيلية في مختلف القطاعات التي تشمل أصولاً فندقية ومساحات تجزئة، ومبانٍ سكنية، إضافةً إلى مدارس، ومشاريع بنى تحتية، فضلاً عن مجموعة من الأراضي المتميّزة في مواقع استراتيجية ومشاريع قيد التطوير في جزيرة السعديات.

- ***مرسوم حكومي بشأن حق تملّك العقارات الكائنة في أبوظبي من قبل الشركات التابعة لشركة الدار العقارية***

بتاريخ 10 سبتمبر 2018، أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وليّ عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي – رعاه الله – المرسوم رقم (58) بشأن شركة الدار العقارية ش.م.ع، حيث نصّ المرسوم على منح الشركات المملوكة من قبل شركة الدار العقارية بنسبة لا تقل عن 50% من رأس المال حق تملّك العقارات في إمارة أبوظبي بشكل مباشر أو غير مباشر، اعتباراً من 25 يوليو 2018.

- ***الدار تطلق "الدار للاستثمار" أكبر شركة للاستثمارات العقارية المتنوعة في المنطقة***

بتاريخ 12 سبتمبر 2018، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن تأسيس شركة الدار للاستثمار لتكون أكبر شركة للاستثمارات العقارية المتنوعة في المنطقة. ويأتي ذلك في أعقاب المرسوم الأخير الصادر عن المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي بشأن تملّك الشركات المملوكة من قبل شركة الدار العقارية للعقارات في أبوظبي. وتتولى الشركة الجديدة ملكية وإدارة عدد من أبرز الأصول العقارية في أبوظبي بقيمة إجمالية تتجاوز 20 مليار درهم إماراتي (5,4 مليار دولار أمريكي).

- ***الدار تطلق سلسلة من الاجتماعات مع المستثمرين في أدوات الدخل الثابت بشأن الدار للاستثمار، وطرح عطاء بشأن صكوك بقيمة 750 مليون دولار أمريكي***

بتاريخ 17 سبتمبر 2018، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن قيام شركة الدار للاستثمار (المملوكة بالكامل من قبل شركة الدار العقارية ش.م.ع) بإطلاق حملة ترويجية وسلسلة من الاجتماعات مع المستثمرين في أدوات الدخل الثابت في الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا اعتباراً من تاريخ 18 سبتمبر 2018. وتهدف هذه الاجتماعات إلى إصدار صكوك محددة القيمة بالدولار الأمريكي، ولآجال تتراوح من خمس إلى عشر سنوات. وتخضع نتيجة هذا الإصدار لظروف السوق.

- ***الدار تنجح في استكمال إعادة التمويل من خلال صكوك جديدة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل 7 سنوات***

بتاريخ 25 سبتمبر 2018، أعلنت شركة الدار العقارية، ش.م.ع عن نجاح شركة "الدار للاستثمار" (المملوكة بالكامل من قبل شركة الدار العقارية)، في الإصدار الأول لصكوك مقيّمة بالدولار الأمريكي بسعر فائدة ثابت لأجل 7 سنوات، وبقيمة 500 مليون دولار أمريكي. وتعتبر الدار للاستثمار أكبر شركة للاستثمارات العقارية المتنوعة في المنطقة، كما أنها حاصلة على أعلى تصنيف إئتماني لشركة غير حكومية. ويجسد الإصدار الجديد قوة الدار للاستثمار في إصدار رأس المال المقترض على المدى الطويل بشكل فعال ومستقل، بالإضافة إلى نجاح إعادة تمويل مستحقات الدين المترتبة على شركة الدار العقارية ش.م.ع.

- ***الدار تستحوذ على شركة "خدمة" بالكامل***

بتاريخ 26 سبتمبر 2018، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن استحواذها على ما نسبته 40٪ من رأسمال شركة "خدمة" - وهي إحدى الشركات الإماراتية الرائدة في مجال إدارة العقارات والخدمات -. وبموجب هذه الصفقة تكون شركة الدار العقارية ش.م.ع قد استكملت استحواذها بالكامل على شركة "خدمة"، ويدعم هذا الاستحواذ التزام شركة الدار بتطبيق أفضل المعايير العالمية في مجال إدارة العقارات، لخلق قيمة مضافة للّاك ومستأجري العقارات.

إلى جانب العديد من الأحداث الجوهرية الأخرى التي تمّ الإفصاح عنها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية وعبر وسائل الإعلام المختلفة في حينه خلال العام 2018.

16.10 نسبة التوطين في الشركة كما في 31 ديسمبر 2018

قامت شركة الدار العقارية بتبني سياسة تسهم في جذب واستقطاب الخبرات والكفاءات الوطنية والكوادر المؤهلة التي تسهم بدور أساسي وفعّال في دعم مسيرة الشركة، والتقدّم في مشاريعها وأعمالها، على نحو يعزّز من إمكانيات الشركة ومواردها، ويسهم في دعم مسيرة التطوّر التي تشهدها إمارة أبوظبي امتثالاً لنهج قيادتنا الرشيدة. وتجدّر الإشارة في هذا الصدد إلى النجاح الذي حققته إدارة الشركة في رفع نسبة التوطين خلال العام 2018، حيث بلغت نسبة التوطين في الشركة 28.2% من إجمالي عدد الموظفين العاملين لدى الشركة كما في 31 ديسمبر 2018 .

16.11 المشاريع والمبادرات الابتكارية التي قامت بها الشركة خلال العام 2018

تؤمن شـركة الدار العقارية إيماناً راسـخاً بأهمية تبني المشـاريع والمبادرات الابتكارية الخلّاقة التي من شـأنها تلبية متطلبات واحتياجات المجتمعات والعملاء والمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح على وجه العموم، كما أنها حريصة كل الحرص على توفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والتنافسية على وجه يعزز من كفاءة القطاع العقاري الذي تعمل من خلاله الشركة، ويعزز من استقطاب الخبرات المهنية، ورؤوس الأموال ويشجعها على العمل والاستثمار في هذا القطاع الحيوي. وخلال العام 2018 (وامتداداً لما تمّ مباشـرته في العام 2017)، لعبت شـركة الدار العقارية دوراً جوهرياً ومهماً في تبني العديد من المبادرات والتنسيق المستمر والمتواصل مع المتعاملين في القطاع العقاري في إمارة أبوظبي، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو الكيانات الحكومية وشبه الحكومية، ويتمثل ذلك في الآتي:

- تطوير ووضع السياسات والإجراءات والأسس التي تسهم في التطبيق الأمثل للقانون العقاري الجديد لإمارة أبوظبي، على وجه يسهم في تعزيز كفاءة هذا القطاع الحيوي، ويحقق درجة عالية من التكامل والتنسيق بين شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص، ويسهم في دفع عجلة التقدّم والازدهار انطلاقاً من المبادئ والأسس التي تنتهجها قيادتنا الرشيدة.
- قامت شركة الدار العقارية بإطلاق تطبيق إلكتروني مباشر يتضمن كافة الخيارات والمنتجات التي تقوم الشركة بإطلاقها وطرحها في السوق، الأمر الذي يسهم في تسهيل عملية التواصل مع المساهمين والمستثمرين وكافة شرائح العملاء وأصحاب المصالح المهتمين في الاستثمار في العقارات، وذلك من خلال توفير معلومات شاملة ووافية فيما يخص المنتجات العقارية (وحدات – فلل – أراضي – تاونهاوس ... إلخ) سواء أكانت معروضة للبيع أو التأجير، كما يوفر خدمات الحجز المبكر بسهولة ويسر من خلال زيارة هذا التطبيق و/أو الموقع الإلكتروني للشركة.

اعتماد مجلس الإدارة
اعتُمِد من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2019/01) الذي انعقد بتاريخ 13 فبراير 2019
معالي/ محمد خليفة المبارك رئيس مجلس الإدارة

الدار العقارية ش م ع
4A
ALDAR PROPERTIES PJSC